

فائض كبير في الضرائب والميزانية يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى التفكير بتسهيلات ضريبية



صفحة (٤) ة

علاقات مأزومة بين إسرائيل واليهود في الولايات المتحدة!



صفحة (٦) ة

# الاسرائيلي

# المنتزه

الثلاثاء ٢٠١٣/١١/١٩ م الموافق ١٥ محرم ١٤٣٤ هـ العدد ٣٢٠ السنة الحادية عشرة

الاسرائيلي

# المنتزه

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## تحليلات إسرائيلية: فرنسا لن تخرج عن طوع أميركا

**\*محلل: الإدارة الأميركية غاضبة لأنه يحاول إفشال أوباما من داخل الكونغرس في ملفين أساسيين هما الإيراني والفلسطيني، وأن الأمر لن يمرّ بلا ثمن\***



نتنياهو، "العناق" نكايه بأميركا.

(رويتزر)

استقبلت إسرائيل الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، بحفاوة بالغة، خلال اليومين الماضيين، وسط ترويج وسائل إعلامها بأن فرنسا منعت التوقيع على اتفاق بين مجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا وبين إيران. حول البرنامج النووي لأخيرة. وهذه الزيارة الأولى لهولاند إلى إسرائيل كرئيس، واستمرت ثلاثة أيام، تنتهي اليوم الثلاثاء. وأعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن المحادثات مع ضيفه ستتركز على الموضوع النووي الإيراني، وأنه سيتوجه غدًا، الأربعاء، إلى موسكو للقاء الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وسيستقبل وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، يوم الجمعة المقبل، لبحث معهما أيضًا الموضوع الإيراني. ورغم أن نتنياهو لم يطرّق إلى الموضوع الفلسطيني إلا أن هولاند طرّق إلى الفلسطينيّين، وعلى ما يبدو أن بوتين وكيري سيفعلان ذلك أيضًا، خاصة على ضوء أزمة المفاوضات بين الفلسطينيّين وإسرائيل.

وقال نتنياهو، لدى استقباله هولاند، إن إسرائيل تعتبر فرنسا صديقة حقيقية لها، وأضاف مخاطبًا هولاند «أنك تبدي موقفًا حازمًا سواء إزاء الملف السوري أو أمام المحاولات المستمرة التي تقوم بها إيران للحصول على السلاح النووي. ولا يجوز السماح لإيران بالحصول على السلاح النووي. إذ لا يعرض ذلك لإسرائيل والأمن والذوق في الشرق الأوسط للخطر وحدها بل إنه يشكل خطرًا على فرنسا وأوروبا والعالم أجمع». وأضاف أن «الاتفاق الذي تحلم به إيران هو كابوس للعالم.. أخشى من أن تكون الخطوة الأولى (أي اتفاق مرحلي مع إيران) هي الخطوة الأخيرة». وكرر نتنياهو التلويح بالخيار العسكري قائلًا إن «إسرائيل ستحتفظ بحقها في الدفاع عن نفسها» وأنها «لن تلخّز باتفاق سيء».

من جانبه قال الرئيس الفرنسي إن الاتفاق المرحلي مع إيران يجب أن يستند إلى أربعة مبادئ: الإشراف الفوري على كافة المنشآت النووية في إيران. ووقف تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠٪ (علمًا أن إسرائيل تعارض التخصيب بنسبة ٣,٥٪ أيضًا)، وخفض كميات اليورانيوم المخصب لدى إيران، ووقف بناء مفاعل البلوتونيوم في أراك، وأضاف هولاند أن «سلاحًا نوويًا في إيران يشكل تهديدًا على إسرائيل والمنطقة والعالم كله، وإلى حين نتأكد من أن إيران لا تطور سلاحًا نوويًا فإننا لن نوقف العقوبات».

وطرّق الرئيس الفرنسي إلى المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، وقال إن لديه آمالًا كبيرة في هذا الموضوع، وأن المفاوضات بين الجانبين يجب أن تنتهي بتحقيق سلام عادل ودائم «وهذا أمر يتطلب شجاعة وإصرارًا وعنادًا».

### لقاء مصالحي إسرائيلي - فرنسي

وكتب المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت احرونوت»، الكس فيشمان، أنه «بالإمكان النظر إلى العناق الفرنسي - الإسرائيلي على أنه محاولة ساذجة لإثارة غيرة الزوج القانوني في واشنطن، لكن المرجح أكثر هو أن الحديث هنا يدور حول لقاء مصالحي بارد، من خلال استغلال الضعف المستمر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط».

ورأى فيشمان أن لزيارة هولاند لإسرائيل علاقة مباشرة بزيارة وزير الدفاع الروسي لمصر، مؤخرًا، وأن القاسم المشترك لكلتا هاتين الزيارتين هو استغلال الفراغ الذي أبقته الولايات المتحدة خلفها في المنطقة. وأشار فيشمان إلى أن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) وضعت خططًا لنقل ثقلها من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى، وأضاف أن الهيبة الموقّعة التي حصلت فرنسا عليها بسبب موقفها الحازم في القضية الإيرانية (معارضتها لإبرام الاتفاق في جنيف قبل أسبوعين)، فتحت أمام فرنسا أبوابًا في الشرق الأوسط، خاصة في دول الخليج، التي توجد فيها أموال كثيرة، وتتخوف من الاتفاق مع إيران.

واعتبر فيشمان أنه إذا كانت إسرائيل غاضبة على الولايات المتحدة فإن مصر تشعر بأن واشنطن خانتها، وفيما روسيا تعرض على مصر رزمة أمنية تشمل أسلحة وتدريبًا بقيمة ملياري دولار، فإن السعودية تعهدت بتسديد هذا المبلغ.

وأشار فيشمان إلى العلاقات القديمة بين إسرائيل وفرنسا، وخاصة أن الأخيرة هي التي روتت إسرائيل بمفاعل ديمونا النووي وبطائرات «ميراج». وأضاف أن هولاند جاء إلى إسرائيل متأخرًا عشراة السنين، فالقوم «نحن موجودون في زواج كاثوليكي مع الأميركيين، وتعلّق إسرائيل السياسي - الأمني بالولايات المتحدة مطلق».

وخلص فيشمان إلى أن «الأميركيين ليسوا غاضبين على إسرائيل بسبب مغارلة نتنياهو لهولاند ولبوتين في الأيام القريبة، فهم يعرفون أننا سنعود إلى البيت، لكنهم يستشيطنون غضبًا لأن نتنياهو يتجول بين أرجلهم، وفي ساحتم الخلفية في مجلسي النواب والشيوخ، ويفشل الرئيس (الأميركي باراك أوباما) في موضوعين أساسيين، هما إيران والفلسطينيون، والأميركيون سيجيبون ثمنًا (من إسرائيل) على ذلك».

بدوره أشار المحلل السياسي في الصحيفة، شعمون شيفر، إلى أنه بدون علاقة لإسرائيل، تبدي فرنسا موقفًا متشدداً أكثر من الأميركيين حيال إيران لقاء تخفيف العقوبات على الأخيرة، لكن من الجهة الأخرى فإن فرنسا تملك أسلحة نووية وتبيع دولا عديدة في العالم مفاعلات نووية لإنتاج

الطاقة. كذلك أشار إلى أن فرنسا لن تخرج عن طوع الولايات المتحدة وأن لهولاند صداقة حميمة مع الرئيس الأميركي، باراك أوباما، وسيدعمه في نهاية المطاف في الاتفاق الذي توصلت إليه الدول العظمى وإيران، وأن الحد الأقصى الذي بإمكان إسرائيل أن تتوقعه من فرنسا هو تحسين شروط الاتفاق ولا شيء أكثر من ذلك، لأنه يوجد توافق دولي حول استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم.

وتوقع شيفر أن أقوال هولاند لدى لقائه مع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أمس، حول تأييد فرنسا لإقامة دولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧ ووصف المستوطنات بأنها غير شرعية، لن تعجب نتنياهو. وأضاف المحلل أنه في حال توصل الاتحاد الأوروبي إلى قناعة بأن إسرائيل مسؤولة عن المماطلة في المحادثات مع الفلسطينيّين ويفرض عليها عقوبات، فإن فرنسا ستدعم هذه العقوبات، وخلص إلى أن تاريخ العلاقات بين إسرائيل وفرنسا يعملنا درسًا واحدًا، وهو أن الأمور قد تتغير وإن حلفاء الأمم باتوا الخصوم اليوم، ولدى الحديث عن علاقات بين دول يحظر أن يظللنا العناق وتصريحات حول الحب».

## يعلون: القتل الإسرائيليون هم ضحايا المفاوضات

ونهاية المطالب والاعتراف بدولة يهودية والتنازل عن حق العودة. وعدم استعدادهم للاعتراف بحقنا في الوجود كدولة قومية للشعب اليهودي في أي حدود كانت، هو العقبة أمام السلام».

ويشار إلى أن يعلون هو أحد الوزراء الأكثر تأييدًا لتوسيع الاستيطان في الحكومة الإسرائيلية، كما أنه هو نفسه مستوطن يسكن في مستوطنة «مكايم - ريعوت»، وهو يعارض انسحاب إسرائيل من معظم الضفة الغربية وإقامة دولة فلسطينية فيها كما أنه يعارض انسحاب إسرائيل من أي جزء من القدس الشرقية.

رغم ذلك خلص يعلون في كلمته إلى القول إن «السلطة الفلسطينية ليست أقل عداء (لإسرائيل) من تلك الموجودة في غزة» في إشارة إلى حركة حماس، وأن السلطة الفلسطينية «تتأمر ضدنا بوسائل مختلفة وتهدد بانتفاضة ثالثة وتمنح الشرعية بشكل ضمني للعنف».

فلسطينية ثالثة وإنما هي «عمليات فردية» ولا يقف خلفها أي فصيل فلسطيني.

وأضاف يعلون أنه «عندما تجري عملية سياسية، فإن الموضوع الإسرائيلي يظهر في وسائل الإعلام الفلسطينية بمستوى ذنق الشرعية والكراهية تجاهنا. وعندما تتصاعد الأمور فإنها تتحول إلى نزعات قومية، وقتلانا هم ضحايا العملية السياسية». وادّعى أنه أيد اتفاقيات أوسلو في الماضي لكنه أدرك الواقع عندما فهم أن الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، «لن يتنازل عن أن العملية (أي القضاء على إسرائيل على حد ادعائه) ينبغي أن تتم وفقًا لنظرية المراحل».

وقال يعلون إنه «لم أسمع حتى اليوم أي زعيم فلسطيني، بمن في ذلك أبو مازن (الرئيس محمود عباس)، يبدي استعدادًا للقول أن التسوية الإقليمية، وحتى حول الحدود التي يطمحون فيها، ستشكل نهاية الصراع

## النيابة العامة الإسرائيلية تدرس إمكانية تقديم لائحة اتهام ضد الأسير سامر البرق

لديه علاقات مع قياديين في تنظيم القاعدة وأنه مكث فترة في أفغانستان وباكستان، لكنه لم يقدم لهم أية خدمات ذات طابع عسكري، وإنما قدم علاجات طبية. وكان البرق قد اعتقل في سجن غوانتينامو في كوبا، وسجن في الأردن بين السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ «بسبب نشاطه في تنظيم إرهابي وضلوعه في مشروع السلاح البيولوجي» وفقًا للنيابة العامة الإسرائيلية، وبعد إفراج الأردن عنه أراد الدخول إلى الضفة الغربية عبر معبر اللبني حيث اعتقلته أجهزة الأمن الإسرائيلية. ووفقًا للمحامي محاميد فإن «البرق لم يصل إلى معبر اللبني، في غور الأردن، من تلقاء نفسه وإنما الأردن سلمه لإسرائيل». ويشار إلى أن البرق قام بالإضراب عن الطعام ثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الماضية احتجاجًا على استمرار السلطات الإسرائيلية باحتجازه إداريًا.

«هأرتس» إن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) طلب من المحكمة تمديد اعتقال البرق لنصف عام آخر. ويشار إلى أن البرق هو من مواليد بلدة قلقيلية في الضفة الغربية، في العام ١٩٧٤، ودرس موضوع الميكروبيولوجيا في باكستان. ووفقًا لمذكرة قدمتها النيابة العامة الإسرائيلية إلى المحكمة العليا فإن البرق خضع لتدريبات عسكرية في أفغانستان في العام ١٩٩٨، وبعد ثلاث سنوات تم تجنيده لمصوف تنظيم القاعدة. وأضافت النيابة العامة الإسرائيلية أن البرق كان ضالعا في التخطيط لهجوم ضد سياح إسرائيليين ويهود في الأردن في العام ٢٠٠١، وأنه وافق على تدريب نشطاء إرهابيين فلسطينيين على إنتاج مواد لسامه لغرض شن هجمات ضد إسرائيل.

وقال المحامي محاميد لوسائل إعلام إسرائيلية إن البرق يعترف بأنه كانت

ألمح وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، إلى معارضته للمفاوضات الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين، معتبرا أن القتل الإسرائيلييين في عمليات نفذها فلسطينيون هم ضحايا العملية السياسية، وأعلن أن عداء السلطة الفلسطينية لإسرائيل لا يقل عن عداء حماس لإسرائيل.

ونقلت صحيفة «معاريف»، أمس الاثنين، عن يعلون قوله في ندوة أقيمت في ذكرى وفاة وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، موشيه ديان، في جامعة تل أبيب، أول من أمس، إن «قتل العمليات الإرهابية خلال الشهور الأخيرة هم ضحايا العملية السياسية»، وأن «ما يحدث اليوم هو نتيجة للعملية السياسية».

ونفذ فلسطينيون عدة عمليات خلال الشهور الأخيرة أسفرت عن مقتل ٤ عسكريين إسرائيليين، كان آخرها مقتل جندي إسرائيل بعد أن طعنه فتى فلسطيني في حافلة ركاب في مدينة العقول، الأسبوع الماضي. لكن جهاز الأمن والجيش الإسرائيلي أعلنوا أن هذه العمليات لا تنذر بنشوب انتفاضة

أعلنت إسرائيل عن رفضها الإفراج عن الأسير الإداري الفلسطيني، سامر البرق، بادعاء أنه خبير في صنع عيوب أسلحة غير تقليدية وخاصة بيولوجية. ونظرت المحكمة العليا الإسرائيلية، أمس الاثنين، في التماس قدمه البرق بواسطة المحامي صالح محاميد، ويطلب بالإفراج عنه، خاصة وأن أجهزة الأمن الإسرائيلية لم تقدم لائحة اتهام ضده، علما أنه مسجون في إسرائيل منذ ثلاث سنوات. لكن النيابة العامة الإسرائيلية أعلنت أمام المحكمة أنها تدرس إمكانية تقديم لائحة اتهام ضد البرق.

وقالت الإذاعة العامة الإسرائيلية إن الجيش الإسرائيلي قدم ردا على الالتماس إلى المحكمة العليا وقال فيه إن البرق يملك خبرات كبيرة في مجال الأسلحة غير التقليدية، وخاصة البيولوجية، ومن شأن الإفراج عنه أن يساعد في تطوير البنية التحتية للجهاز العالمي في المنطقة»، وقالت صحيفة

### كلمة في البداية

#### قصف إسرائيلي للولايات المتحدة ويهودها!

بقلم: أنطون شلحت

المتابع لوسائل الإعلام الإسرائيلية لا يمكنه أن يتحزّر من انطباع عام مؤداه أن أجواء الأزمة بين إسرائيل والولايات المتحدة تفاقمت كثيرا خلال الأسبوعين الفائتين من جزاء خلافين يبدو أنهما خادان في وجهات النظر بين الدولتين: أولا بشأن المفاوضات السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية، وثانياً بشأن محاولة إيجاد حل وسط دبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني في المفاوضات الجارية في جنيف بين مجموعة دول ١+٥ (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي- ألمانيا) وإيران.

وقد هاجم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الاتفاق الآخذ في التبلور في إطار هذه المفاوضات الأخيرة ووصفه بأنه خطر وسيء ويختر بوقوع محرقة جديدة، وتبني مقولة آلن درشوفيتس بأن الدبلوماسية أفضل من الحرب لكن الدبلوماسية السيئة يمكن أن تتسبب بحرب، فيما انتقد وزراء آخرون في حكومته سلوك وزير الخارجية الأميركي جون كيري في سياق المفاوضات مع الفلسطينيّين.

ووفقًا للمحلل في صحيفة «هأرتس» عاموس هرئيل فإن المؤسسة السياسية في إسرائيل تؤكّد أن الأجواء وراء الكواليس مشحونة ومتوترة أكثر مما تتعكس في وسائل الإعلام.

وقال وزير إسرائيلي رفيع المستوى للمصحفة إن كيري لا يمكنه أن يكون وسيطاً نزيهاً بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ونهدت تحليلات هجومية أخرى إلى حد وصف كيري بأنه «جون كيشوت» الذي يتحافت على بناء نظريات نسوية تحيل إلى ما يشبه محاربة «دون كيشوت»، طواحين الهواء.

ورأى أحد الخبراء الإسرائيليين في الشؤون الأميركية أن إطاحة رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما من رأس قائمة مجلة «فوربس» لكثير الأشخاص تأثيراً في العالم خلال العام ٢٠١٣- لصالح رئيس روسيا فلاديمير بوتين- هو برهان آخر على حقيقة أن عصر الهيمنة الأميركية على النظام العالمي الحالي يشهد تهاويًا بوتائر سريعة.

وجزم هذا الخبر بأن القوة العظمى الأميركية عادت في نطق الزمان إلى عصر الرئيس جيمي كارتر في أواخر سبعينيات القرن العشرين الفائت، وأن سياسة إدارة أوباما إزاء «دول مارقة» (كإيران وسوريا) مشتقة إلى حد بعيد من سياسة المهادنة إزاء الاتحاد السوفياتي التي اتبعتها إدارة كارتر في حينه. وبرأيه، إيران، في صلب كل من السياستين مدارفرض الخيار العسكري باعتباره مدممًا مشروعًا في صندوق الأدوات الإستراتيجية للقوة العظمى الأميركية.

وقالت قراءة لخبير آخر كان عنوانها «الولايات المتحدة تعاني أزمة قيادة- الرئيس أوباما كمثّل» إن الرئيس الأميركي الحالي يشبه آخر رئيس للاتحاد السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف من حيث أن كليهما تسببا بأقول الدولتين العظميين اللتين وقفا على رأسيهما، مع ملاحظة فارق مهم برأيه هو أن أفول الاتحاد السوفياتي فرض على غورباتشوف فرضاً فيما أن أفول الولايات المتحدة يشكل نتاج سياسة ممنهجة يتبعها أوباما وإدارته.

وتشكل قراءتا هذين الخبيرين وما أوردته صحيفة «هأرتس» وغيرها غيضاً من فيض القراءات الإسرائيلية التي تتناول السياسات الأميركية المستجدة من زاوية أنها تنطوي على تحوّل في المكانة الدولية للولايات المتحدة (والغرب بشكل عام) ضمن نظام عالمي جديد آخذ في التبلور.

ومن أكثر هذّ القراءات إثارة تلك التي تعتقد أن هناك انقفاء غير مبرز للدور الذي تقوم به منظمات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة إلى ناحية منح إدارة أوباما «هدموا نقابها» فيما يتعلق بكل الخيار العسكري في نطاق السياسة الأميركية الخارجية.

وأكدت إحداهما أن سلوك اليهود الأميركيين مجل وجبان، وأن سببه يعود إلى واقع أنه نشأت في الولايات المتحدة طائفة من أسمتهم «يهود الباط»، هي عبارة عن نخبة قومية، ونجحت في نشر الانطباع في وسائل الإعلام بأن ثمة اشتقاقًا في الرأي العام اليهودي، وبأنه يؤدي إلى الاستقطاب.

وبلغ الأمر بأحد المحللين المقربين من رئيس الحكومة نتنياهو والذي يعتبر أحد أبواقه إلى حد القول إن يهود الولايات المتحدة يخونون مهمتهم الأصلية، فبدلاً من أن يكونوا بحماية «منفى بابل» في أيامنا الحالية، وبدلاً من دعم المكان الوحيد الذي يستقبل اليهود من دون أي شرط، فإنهم على شاكلته يهود ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر، لكن مع فارق مهم هو أن اليهود المنتشرين في الولايات المتحدة لا يكتفون باندماج هائل، بل هم يلخون بيهوديتهم كي يضربوا الدولة اليهودية وإخوانهم الذين لا يزالون يدعّمونها، فأولاً بوصفهم يهوداً، هم يمتلكون حقّ التحريض على إسرائيل، وثانياً، تجرّي دعوتهم إلى البيت الأبيض حيث يتلقون جرعات تهدئة على أساس أن «كل شيء على ما يرام»، وأن الإدارة الأميركية ساهرة على مصلحة إسرائيل (مثلما سهرت على مصلحة مصر!).

وخلص هذا المحلل إلى أنه «في نهاية الأمر، نحن، وليس هم، من سيتعامل مع الدمار الذي ستخلفه سياسة أوباما» التي وصفها بأنها فاشلة وتتمّ عن انعدام أي قدر من القيادة لديه.

بطبيعة الحال، فإن موضوع المكانة الدولية للولايات المتحدة يعتبر حاسماً وفي غاية الأهمية بالنسبة إلى إسرائيل واليهود في العالم أجمع. ويعتقد زعماء إسرائيل أن الأزهار غير المسبوقة لليهود في العقود الأخيرة يرتبط بشكل جلي بالولايات المتحدة، سواء باعتبارها وطنًا يؤدي نحو نصف اليهود في العالم، أو بصفتها شريكاً إستراتيجياً وداعماً قوياً لدولة إسرائيل، وبناء عليه فإن أي تصدّع في مكانتها في الساحة الدولية يمكن أن تنجم عنه انعكاسات خطيرة على مناعة كل من إسرائيل واليهود.

ويعتقد بعض هؤلاء الزعماء أن استمرار الأزمة الاقتصادية يعزّز الاحتمال القائل بأن الولايات المتحدة على طريق الأفول التاريخي، بموازاة الإشارة إلى أن حقبة القطبية الأحادية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي وانتفاء الحرب الباردة ما عادت قائمة، وأن الحلبة الجيو- سياسية تتبلور في اتجاه نظام عالمي جديد متعدّد الأقطاب.

والأسئلة المطروحة الآن: هل يشكل تفاقم الأزمة بين إسرائيل والولايات المتحدة انعطافة في العلاقات الخاصة بينهما؟ وكيف سينعكس هذا التفاقم على علاقات إسرائيل بالجمالية اليهودية الأميركية التي تحظى بنفوذ كبير في الكونغرس؟ وما هي تداعياته على مستقبل القضية الفلسطينية؟

لا شك في أننا ما زلنا نفتقر إلى أجوبة وافية على هذه الأسئلة المهمة. ومع ذلك فإن أحد المحللين الإسرائيليين أشار إلى أن أحداث الأيام الأخيرة تشير إلى أن إسرائيل تبنت استراتيجية جديدة ولا سيما إزاء ما تسميه «الخطر النووي الإيراني»، فخواها ما يلي: «إذا كنا غير قادرين على قصف إيران فلنقصف الولايات المتحدة» ويمكن أن تضيق يهودها، لكنه في الوقت عينه لفت إلى أن اشتراط إسرائيل موافقتها على التسوية مع إيران بإعطائها حقل القيتو على إدارة المفاوضات معها هو بمثابة ضرب من جنون العظمة الذي يحتمل لهذه الأزمة أن تلغ في التخفيف من غلوائه.

**تقرير جديد لـ «مجلس السلام والأمن» في إسرائيل:**

## استخدام تعبير «العمق الإستراتيجي» في سياق غور الأردن وغرب الضفة أشبه بنكته إذ لا يوجد لإسرائيل عمق إستراتيجي مع الغور وبدونه



الأتوار: ذرائع أمنية لتهدويد جائر ومتواصل.

وببيولوجية، قدرات إخماد حرائق، إنقاذ، مؤهلات طبية وقدرة على معالجة السكان الذين تعرضوا لهجمات والانتعاش بسرعة.

«دفاع إيجابي: قدرة على اعتراض الصواريخ العابرة للقارات.

«قدرة هجومية غايتها تقليص عدد الصواريخ التي يتم إطلاقها ومدة إطلاقها. وفي الحالة الفلسطينية فإن ترتيبات الدولة المنزوعة السلاح وتقليص القوات يجعلان المدماك الهجومي أسهل.

وماذا يمكن أن يحدث في حال وجود تهديد بهجوم بري مكثف؟ لنضع الفرضيات الأكثر خطورة: يمكن أن يتم النجاح في تشكيل تحالف عسكري عربي في أعقاب تغير النظامين في الأردن والعراق. وتنتج العراق في بناء قدرات لإرسال قوات كبيرة إلى منطقتنا. ويقرر الأردن السماح للقوات العراقية والسعودية وربما الإيرانية أيضا بالدخول إلى أراضيه. وهذا سيناريو يبدو في الواقع الإستراتيجي الشرق أوسطي كفتنازي خيالية، ورغم ذلك، ماذا بإمكان إسرائيل أن تفعل في حال تحقق ذلك؟

يضعف أن وضع إسرائيل ليس سيئا في سيناريو كهذا، والخطر الحقيقي الذي سيحدث بها هو ليس من كميات الصواريخ الطويلة المدى التي ستطلق نحوها ولا من الهجوم البري. فقد مرت الحروب العنصرية في العقود الأخيرة بتغيرات دراماتيكية. والقدرة على إطلاق النيران تحسنت بشكل كبير جدا على حساب الاجتياح البري.

وعبر الجيش الإسرائيلي هذه التغيرات من جيش يستند بالأساس إلى فيالق مدربة ثقيلة إلى جيش ما زالت لديه قدرات ملموسة في هذا المجال، ولكن في موازاة ذلك طُوِر وحصل على قدرات غير عادية بمقدورها تدمير كميات من الأهداف الثابتة والمتنقلة على أماد كبيرة وبواسطة أسلحة دقيقة. ومعنى ذلك أنه توجد لدى الجيش الإسرائيلي قدرات ستتعاظم من أجل القضاء على قوات مهاجمة تدخل إلى أراضي الأردن وقيل وصولها إلى خط نهر الأردن بكثير. إضافة إلى ذلك، فإنه في حالات الطوارئ سيتمكن الجيش الإسرائيلي من استغلال المحاور المؤدية إلى الغور من الجهات الغربية والشمالية والجنوبية، كما أن لديه قدرات نقل جوي لقوات من أجل الدخول إلى الغور والاستعداد في سفوح الجبال. إذ أن ترتيبات الدولة المنزوعة السلاح تسمح بتنفيذ ذلك بسهولة نسبية.

والتغيرات في ميدان القتال العصري تقيد قدرات الجيش الإسرائيلي في خوض حرب متحركة. ولذلك فإن الخطر الأشد هو أن تتحول الحرب إلى حرب استنزاف متواصلة تلعب فيها التهديدات الصاروخية دورا مركزيا، ولكي فيما يتعلق بهذه الموضوع، فإن المناطق التي تتحدث عنها (أي الغور وغرب الضفة) ليست ذات صلة أبدا.

إن اتفاقا دائما مع الفلسطينيين سيحسن مكانة إسرائيل في المجتمع الدولي ويؤدي إلى استقرار علاقاتها مع الولايات المتحدة. وفي موازاة ذلك سيضمن أجواء دولية مشجعة وتساعد إسرائيل على مواصلة تطوير قدراتها العسكرية اللازمة لمواجهة سيناريوهات أخطر. وستسمح الشرعية الدولية التي يمنحها الاتفاق لإسرائيل بحرية أكبر بكثير في ممارسة القوة ضد تهديدات، وذلك بعد التوقيع على اتفاق دائم وانسحاب إلى حدود جديدة.

#### خاتمة

من خلال تحليل القضايا الأساسية المتعلقة بالدفاع عن الحدود يظهر أنه في إطار مفاوضات مع الفلسطينيين بالإمكان رسم حدود آمنة على أساس حدود العام ١٩٦٧ تتبادل أراض بحجم غير كبير. والعناصر السياسية للاتفاق، النظام والأمن، العلاقات الإستراتيجية مع المحيط الذي سينشأ في أعقاب الاتفاق وكذلك الشرعية الدولية - كل هذه ستتكتل لتصبح رزمة أمنية واحدة ستؤدي إلى تحسين وضع إسرائيل الأمني قياسا بموضعها اليوم. وستسمح لها بتحقيق أمن باثمان معقولة.

#### أهمية الحلول السياسية والاتفاقيات

إن غاية اتفاقيات السلام بعد الحروب هي توفير حلول متقنة عليها وسياسية كبديل لائق للسيطرة على منطقة تابعة للدولة التي كنا في حالة حرب معها. وجزء من الحل هو حالة السلم نفسها التي توفر ردا على محفزات كل طرف لممارسة العنف تجاه الطرف الآخر. رغم ذلك، فإن فرضية أساسية هامة هي أن حالة السلم قد تتقوض، ولذلك فإن الاتفاقيات تشمل ترتيبات أمنية لمواجهة وضع كهذا بالضبط. وهكذا، على سبيل المثال، في اتفاقية السلام مع مصر، تمت إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر، لكن الترتيبات الأمنية شملت مناطق منزوعة السلاح، ومناطق توجد فيها أعداد قليلة من القوات، ونظام مراقبة وقوة دولية. وتنشئ هذه الترتيبات وضعا تكون فيه سيناء تحت السيادة المصرية ولكنها من الناحية الفعلية تلعب دورا يجعلها بمثابة عمق إستراتيجي اصطناعي لإسرائيل.

وسيكون في الاتفاق الدائم مع الفلسطينيين أنظمة مشابهة أيضا:

«النظام الأول هو أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح. سسيتم السماح فقط بوجود قوات مهمتها الأمن الداخلي.

«النظام الثاني هو ترتيبات المراقبة التي ستشمل مراقبة الحدود مع الأردن والمعابر الحدودية من أجل ضمان الحفاظ على الدولة المنزوعة السلاح.

«النظام الثالث هو فرض حظر على الدولة الفلسطينية بإبرام تحالفات والتعاون مع دول وحركات معادية لإسرائيل. «النظام الرابع هو التزام الدولة الفلسطينية بمنع وجود بنى تحتية إرهابية وأنشطة إرهابية ونظام مراقبة لهذه الالتزامات.

«النظام الخامس هو نشر قوة دولية فعالة في مناطق الدولة الفلسطينية.

وبنظرة إستراتيجية أوسع، هناك نظام سياسي لا يستند مباشرة إلى الاتفاق مع الفلسطينيين ولكنه مرتبط به وهو العلاقات مع الأردن. ويوجد الآن حلف إستراتيجي غير رسمي بين الدولتين. وإقامة الدولة الفلسطينية سيعزز هذا الحلف لأنه سيمنع تقويض العلاقات بين الدولتين بسبب الاحتكاك مع الفلسطينيين وسينشئ مصلحة قوية مشتركة من أجل منع أن يصبح قيام الدولة الفلسطينية تهديدا أمنيا ضد الدولتين. وطالما يتم الحفاظ وتعزيز الحلف الإستراتيجي مع الأردن، فإن حدود إسرائيل الأمنية ليست نهر الأردن وإنما حدود الأردن مع العراق. وغور الأردن وغرب الضفة لا يشكلان حلا للتهديدات الأساسية المتوقعة ضد إسرائيل اليوم وبعد اتفاق مع الفلسطينيين.

#### حلول عسكرية

إن نظرة أمنية كاملة ينبغي أن تبحث أيضا في «فرضيات السيناريو الأخطر». وكما ذكر أعلاه، رغم أن اتفاق السلام بحد ذاته يمنح أفضليات أمنية كثيرة لإسرائيل، فإن ثمة جدوى في السؤال حول ماذا سيحدث إذا انهار اتفاق السلام والاعتبارات السياسية التي استند إليها: هل في وضع كهذا ستوفر الترتيبات الأمنية التي يتضمنها الاتفاق والقدرات العسكرية الإسرائيلية ردا مناسباً على التهديدات؟

الإجابة على ذلك مؤلفة من جزأين. في كل ما يتعلق بالتهديدات الجديدة والمحتملة أكثر - إرهاب وحرب أنصار من جهة، واستخدام أسلحة إستراتيجية، من جهة أخرى - لن يكون هناك أي فرق بين وضعنا مع سيطرة في غور الأردن وغرب الضفة أو بدونه. وفي جميع الأحوال سنضطر إلى إيجاد أجوبة تكنولوجية وعملياتية بواسطة خلايا وانتحاريين وأيضا للتهديدات البعيدة.

والرد على التهديد الثاني للسلاح الإستراتيجي الذي بات تهديدا أساسيا، ينبغي بناؤه على أساس خمسة مبادئ:

«ردع.

«إنذار.

«دفاع سلبي: ملاجئ، عتاد للاحتماء من أسلحة كيميائية

كلاسيكية، أي حرب أنصار وإرهاب. ويسمى هذا المجال أحيانا بأنه حرب غير تناسبية، وهي تسمية تعكس مميزاته الأساسية. أولا، هو ليس حربا بين دول، وإنما هو حرب بين دولة ولعب ليس دولة. ثانيا، يجري هذا المجال بأساليب أخرى من أجل إحداث توازن كمي وتكنولوجي لصالح الدولة. الثاني: خوض حرب ضد إسرائيل بأدوات إستراتيجية، وبالأساس صواريخ العابرة للقارات وأسلحة دمار شامل، أي سلاح كيميائي وبيولوجي ونووي. وغاية ذلك أيضا إظهار تفوق إسرائيل في مجال الحرب النظامية وفي العالم الإستراتيجي، الذي تعتبر فيه إسرائيل بنظر خصومها كمن تمتلك قدرات نووية عسكرية إلى جانب قدرات صاروخية متطورة.

وثمة عدة مميزات مشتركة لهذين المجالين: أولا، الهدف الأساس لكليهما هو السكان المدنيون في إسرائيل. ثانيا، تبنى كليهما كسلاح أساس القدرة على إطلاق صواريخ تتحرك في مسار عابر للحدود، وهي صواريخ موجهة عن بعد وقذائف صاروخية ذات أماد مختلفة. وبمساعدة هذه الوسائل بمقدورها تغطية كل أراضي دولة إسرائيل. ثالثا، استخدام حرب الإرهاب والأدوات الإستراتيجية لا يسعى إلى تحقيق انتصار وحسم عسكري وإنما إلى استنزاف وضرب المعنويات القومية وتحقيق مكاسب إعلامية وسياسية.

#### غور الأردن وغرب الضفة كرد على التهديدات

إن غور الأردن وغرب الضفة ليسا على أي صلة بالواقع كرد على كلا التهديدين الأساسيين الجديدين. ومدى الصواريخ والقذائف الصاروخية يسمح بتغطية كل مساحة دولة إسرائيل بتهديد صاروخي مكثف من دون الحاجة إلى نشر منصة لإطلاق صواريخ واحدة في المنطقة الواقعة إلى الغرب من نهر الأردن.

وحتى لدى الحديث عن مشاكل موضعية، مثل مسألة الدفاع عن مطار بن غوريون، فإن تحريك حدود إسرائيل ليس الحل. إذ بالإمكان ضرب المطار من خلال كلا نوعي التهديد. الأول بواسطة صواريخ العابرة للقارات وقذائف صاروخية، ومسألة الحدود صيالهما ليست ذات صلة بالواقع. كما أنها ليست ذات صلة بأي هدف آخر في إسرائيل، والثاني يتعلق بالصواريخ الموجهة عن بعد التي قد تضرب طائرات في أثناء هبوطها وتحليقها. وهنا أيضا، تحريك الحدود ليس ذا صلة بالواقع بسبب إطالة مدى هذه الصواريخ.

كذلك فإن التهديد الإرهاب وحرب الانتصار، أي تسلل مخربين انتحاريين أو غزو قوة من منظمة أنصار إلى داخل إسرائيل، صلة ضعيفة جدا بالواقع من أجل تحريك الحدود. والعوامل المؤثرة الأساسية هي مصداقية الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، وأكثر من ذلك القدرة على منع إقامة بنى تحتية إرهابية في الدولة الفلسطينية. وفي واقع تكون فيه دولة فلسطينية مستقلة، سيؤثر على النقطة الثانية بالأساس متغيرات مثل إلى أي حد تؤدي الدولة الفلسطينية مهماتها، وما هي الترتيبات الأمنية المشمولة في الاتفاق بين الدولتين، وما مدى التعاون في مجال منع الإرهاب، وما هو نظام مراقبة الترتيبات الأمنية.

بناء على ذلك، فإن التهديد الأساس ليس هجوما بریا يقضم الأراضي الإسرائيلية وإنما ضرب روح الشعب ومكانة إسرائيل في العالم الخارجي. ومن شأن اتفاق دائم مع الفلسطينيين والترتيبات الأمنية المشمولة فيه أن تستمر بديلا مناسباً أكثر للمكسب الصغير الكامن في استمرار السيطرة على غور الأردن وغرب الضفة. وهو ينشئ وضعا إستراتيجيا مريحا لإسرائيل وتكون فيه حدودها الأمنية في شرق الأردن، ولا يمكن القول هنا إنه لا توجد أهمية للمساحة الإقليمية.

واستخدام تعبير «العمق الإستراتيجي» في سياق غور الأردن وغرب الضفة هو أشبه بنكته. إذ لا يوجد لإسرائيل عمق إستراتيجي مع الغور أو بدونه. ففرض إسرائيل مع غور الأردن في المكان الأكثر ضيقا هو ٥٠ كيلومترا فقط. والاستنتاج هو أن ثمة حاجة إلى ردود أخرى على هذا التهديد أيضا.

السلام هي أن تشكل بديلا لائقا للسيطرة على مناطق الخصم، سواء من خلال تراجع المحفزات للعنف ضد الجانب الآخر أو بواسطة ترتيبات أمنية. في حال تقوض السلام.

وينبغي أن يشمل اتفاق دائم مع الفلسطينيين الأنظمة التالية:
١- أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح وأن تكون لديها قوات لحفظ الأمن الداخلي فقط.
٢- ترتيبات لمراقبة حدود الأردن والمعابر الحدودية من أجل الحفاظ على الدولة المنزوعة السلاح.
٣- يحظر على الدولة الفلسطينية إبرام تحالفات وتعاون مع دول أو جهات معادية لإسرائيل.
٤- تعهد الدولة الفلسطينية بمنع إقامة بنى تحتية إرهابية والإشراف على هذا التعهد.
٥- نشر قوة دولية في أراضي الدولة الفلسطينية.

إلى جانب ذلك ينبغي تعزيز الحلف الإستراتيجي غير الرسمي بين إسرائيل والأردن لدى قيام الدولة الفلسطينية وتعميق المصلحة المشتركة. ومن شأن وجود وتعزيز هذا الحلف أن يقود إلى نشوء وضع إستراتيجي مريح لإسرائيل وتكون حدودها الأمنية. لمواجهة هجوم بري، عند الحدود الشرقية للأردن عمليا.

#### الخلاصة

أولا، التهديدات المركزية، اليوم، هي تهديد الإرهاب وتهديد الصواريخ العابرة للقارات وأسلحة الدمار الشامل. وتسعى هذه التهديدات إلى تراجع المعنويات القومية ومكانة إسرائيل الدولية، وإزائها لا توجد أية أهمية للسيطرة على غرب الضفة وغور الأردن.

ثانيا: تملك إسرائيل ردا عسكريا مناسباً حتى لسيناريوهات خطيرة واحتماليتها ضئيلة، مثل هجوم بري مكثف من جانب تحالف دول عربية.

ثالثا: اتفاق دائم مع الفلسطينيين وبضمنه الترتيبات الأمنية سيتمح بديلا مناسباً أكثر للسيطرة على غرب الضفة وغور الأردن وسيوجد وضعا إستراتيجيا تكون فيه الحدود الفعلية موجودة في القسم الشرقي من المملكة الأردنية.

#### حدود أمنة وعمق إستراتيجي

إن استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، على أساس وساطة أميركية، طرح في الأونة الأخيرة على الأجندة العامة مسألة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي والحاجة إلى ضمان حدود قابلة للحماية في إطار المسار الإقليمي الجاري بحثه بين الجانبين. وتطالب حكومة إسرائيل بسيطرة إستراتيجية على غور الأردن وكذلك بضم أجزاء واسعة من القسم الغربي للضفة الغربية من أجل أن يضمن ذلك لإسرائيل حدودا آمنة وعمقا إستراتيجيا، يمكنها من مواجهة التهديدات العسكرية المحتملة الماثلة أمامها. ولدى التمعن في هذه القضية ينبغي الإجابة على أربعة أسئلة أساسية:

ما هي التهديدات الأساسية التي قد تواجهها إسرائيل؟ ما هي أهمية غور الأردن والقسم الغربي من الضفة لإنشاء عمق إستراتيجي وحدود آمنة تمكن من مواجهة جيدة أكثر مع هذه التهديدات؟

ما هو وزن الحلول السياسية والاتفاقيات لرد على هذه التهديدات؟

ما هي الحلول العسكرية الموجودة والمستقبلية لهذه التهديدات، وما هو مدى ارتباطها بالسيطرة على مناطق غور الأردن وغرب الضفة؟

#### صورة التهديدات

عندما تم تطوير مفهوم الحاجة إلى حدود آمنة، وفي هذا الإطار الحاجة إلى سيطرة إسرائيلية على غور الأردن، تخلما تم التعبير عنها في العام ١٩٦٧ من خلال «خطه ألون»، مثلا، كان التهديد الأساس المائل أمام إسرائيل هو هجوم بري مكثف بمساعدة الإرهاب والمليشيات في الجبهة الشرقية». وهذا هو التهديد الذي واجهته إسرائيل في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٦٧ و١٩٧٣. وكان هذا بمثابة تهديد وجودي نابغ من اندعام التناسب بين إسرائيل والعالم العربي، وكان أحد عناصره غياب عمق إستراتيجي.

ومنذ ذلك الحين تغير بشكل مطبق التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط وغاب بالمطلق التهديد بشن هجوم بري مكثف، للأسباب التالية:

أولا: في أعقاب تغير النظام العالمي فقد العرب دعم دولة عظمى متحمهم دعما وتأييدا ماديا لخطوة كهذه.

ثانيا: حلم الوحدة العربية انهار. ولذلك فإن احتمال بلورة تحالف عربي واسع يقارب الصفر.

ثالثا: وقعت إسرائيل على اتفاقيتي سلام مع دولتين عربييتين، مصر والأردن، وأخرجهما من دائرة الحرب. وفي موازاة ذلك، اعترفت جميع الحكومات العربية، بدون استثناء، ومثلما تم التعبير عن ذلك من خلال مبادرة السلام العربية، بعثت محاولة تحقيق غاياتها مقابل إسرائيل بطرق غير سياسية. ويحمل لواء الكفاح ضد إسرائيل اليوم لاعيون ليسوا دولا فقط وبدعم دولة غير عربية، هي إيران.

رابعا، العراق، وهي العنصر المركزي في أية جبهة مقابل إسرائيل، هزمت في حربي الخليج وتم محو قوتها العسكرية بشكل كامل. وستمر سنوات كثيرة حتى تتمكن من بناء قوة عسكرية قوية. وذلك إذا ما افترضنا أنها ستنجح في الحفاظ على وحدة أراضيها.

خامسا: سورية، وهي عنصر آخر في الجبهة الشرقية، موجودة في أوج حرب أهلية مستمرة، وقدراتها العسكرية تراجعت، وتوشك على التفتت.

سادسا: الدول العربية ينكست من محاولاتها لمواجهة إسرائيل في ميدان المعركة الكلاسيكي ولذلك، باستثناء دول النفط، فقد خففت معظمها الاستثمارات في القوات العسكرية التي تتسلح بسلاح تقليدي وانتقلت إلى الاستثمار في مجالات عسكرية مجدية أكثر بالنسبة لها.

ولهذه الأسباب فإن التهديدات العسكرية الأساسية التي سيتعين على إسرائيل مواجهتها في الحاضر والمستقبل المنظور هي في مجالين أساسيين آخرين:

أصدر «مجلس السلام والأمن» في إسرائيل، الذي يضم مجموعة واسعة من كبار الضباط والمسؤولين الأمنيين السابقين، تقريرا تناول فيه ادعاءات رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، حول حاجة إسرائيل الأمنية إلى مواصلة سيطرتها على غور الأردن وضم مناطق واسعة في غرب الضفة الغربية إلى إسرائيل بعد التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

ونفى «مجلس السلام والأمن» بشكل لا ليس فيه أن يكون بقاء السيطرة الإسرائيلية في الغور أو أية منطقة أخرى في الضفة الغربية سيساهم بأي حال من الأحوال في تعزيز أو تحسين أمن إسرائيل.

وشدد التقرير على أن العكس هو الصحيح، وأن التوصل إلى اتفاق دائم سيحسن أمن إسرائيل وسيمنحها شرعية دولية.

وفيما يلي ترجمة كاملة لهذه الوثيقة التي نشرها «مجلس السلام والأمن» على موقعه الإلكتروني نهاية الأسبوع الماضي.

#### غور الأردن – الردع والأمن تشرين الثاني- ٢٠١٣

#### مدخل

أولا، طرحت مؤخرا، على خلفية استئناف المفاوضات السياسية (الإسرائيلية- الفلسطينية)، على جدول الأعمال العام أسئلة هامة وجوهرية تناولت العمق الإستراتيجي الإسرائيلي وسدرات ضمان حدود آمنة للدولة في إطار اتفاق دائم. وفي موازاة ذلك، تتعالى أصوات من جهة اليمين الاستيطاني تطرح أمام الجمهور الإسرائيلي، صباح مساء، سيناريوهات رعب أمني تفصل مسافة كبيرة بينها وبين الواقع. ولا تستند هذه السيناريوهات إلى القدرات الحالية للجيش الإسرائيلي وأذرع الأمن ولا إلى التغيرات التي طرأت خلال العقدین الأخيرين على صورة التهديدات الإستراتيجية على دولة إسرائيل، وتعاني هذه الادعاءات من غياب دعم عقلاني أمني جدي وتستغل بشكل ساخر مخاوف الجمهور الإسرائيلي لأغراض سياسية ضيقة.

وتؤكد هذه الوثيقة أنه في إطار اتفاق مناسب مع الفلسطينيين فإن معادلة حدود العام ١٩٦٧ مع تبادل أراض تضمن حماية جيدة أمام التهديدات الواقعية، وأن السيطرة على غور الأردن وغرب الضفة الغربية لا توجد حاجة لها كرد على هذه التهديدات.

ثانيا: صورة التهديدات الحالية وتلك المتوقعة في المستقبل مختلفة بشكل كبير عن تلك التي واجهتها إسرائيل خلال الحروب في الماضي والتي على أساسها تم طرح الحاجة إلى سيطرة إسرائيلية على غور الأردن. فالتهديد الذي واجهته إسرائيل في الماضي كان هجوما بریا مكثفا بمساعدة جوية من جانب تحالف دول عربية وواضح على ضوء التوازن الإستراتيجي الحالي في الشرق الأوسط أن هذا التهديد ليس ذا صلة بالواقع. وذلك لعدة أسباب: تفتت الاتحاد السوفياتي، انهيار حلم الوحدة العربية، توقيع اتفاقيتي السلام مع مصر والأردن، محو القوة العسكرية للعراق وتفتت سورية.

والتهديدات المركزية التي يتعين على إسرائيل مواجهتها هي: حرب غير تناسبية، بوجود لاعبين ليسوا دولا وينشطون بواسطة حرب أنصار وإرهاب؛ تهديدات إستراتيجية، مثل صواريخ العابرة للقارات وأسلحة دمار شامل. ثالثا: مناطق غور الأردن وغرب الضفة الغربية ليست ذات صلة بالواقع مقارنة بالتهديدات الحالية، وذلك لعدة أسباب: أمام الصواريخ والقذائف الصاروخية تمكن من تغطية كاملة للأراضي الإسرائيلية من دون نصب منصات إطلاق صواريخ في المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن؛ العناصر المركزية المؤثرة أمام تهديدات الإرهاب والمليشيات هي مصداقية العقبة (أي الحدود) التي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية ومقدرة الدولة الفلسطينية والترتيبات الأمنية معها على منع إنشاء بنية تحتية إرهابية.

وحتى في السيناريو الأقل معقولة ويحاكي حربا كلاسيكية تقليدية ينبغي أن نذكر:
١- أن الغور لا يوفر عمقا إستراتيجيا. ففرض دولة إسرائيل مع الغور وفي المكان الأكثر ضيقا هو خمسون كيلومترا فقط، ولذلك فإن ثمة حاجة لرد آخر وهو ليس إقليميا.
٢- إذا تعين أن يوفر الغور ردا على هجوم عسكري بري، فإن المنطقة البالغة الأهمية لانتشار عسكري لإسرائيل هي السفوح التي تقود إلى قمم الجبال. والانتشار هناك يحول الغور إلى مكان مقتل القوة المهاجمة.
٣- إن القوة (الإسرائيلية) التي ستحمك بشكل دائم في الغور ستكون بالضرورة محدودة الحجم، وموجودة في منطقة متدنية طوبوغرافيا، وتعرض لخطر المحاصرة بشكل دائم.
٤- توجد لخط نهر الأردن أهمية تتعلق بالحفاظ على الأمن ومراقبة الحدود في الفترات العادية وليس أكثر من ذلك.

رابعا: الردود ذات العلاقة على التهديدات الماثلة اليوم تكمن في المجال العسكري والمجال السياسي - الاتفاقي.

وفي المجال العسكري، يجب أن يتم بناء الرد على التهديد الإستراتيجي على أساس خمسة مبادئ:
١- الردع - الإنذار.
٢- الدفاع السلبي (حماية الجبهة الداخلية).
٣- الدفاع الإيجابي (اعتراض صواريخ العابرة للقارات).
٤- قدرة هجومية لتقليل كمية ومدى إطلاق الصواريخ.
٥- وجود بجوزة إسرائيل اليوم، رد جيد للغاية ضد هجوم بري مكثف أيضا، رغم أنه، مثلما ذكرنا أعلاه، احتمالية سيناريو كهذا ضئيلة للغاية. فقد طور الجيش الإسرائيلي وحصل على قدرات غير مالوفة لتدمير كميات كبيرة من الأهداف المتنقلة والثابتة في أماد كبيرة وبدقة بالغة. أي أنه بإمكان الجيش الإسرائيلي أن يدمر قوات داخل الأراضي الأردنية، وقيل وقت طويل من وصولها إلى خط نهر الأردن. وفي حالات الطوارئ، بإمكان الجيش الإسرائيلي استغلال محاور في غرب وشمال وجنوب الغور إلى جانب قدرات الطيران. من أجل نشر قوات في الغور والجبال الممتلئة عليه.

وفي المجال السياسي - الاتفاقي، فإن غاية اتفاقيات

## مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

# البروفسور شلومو أفينيري لـ «المشهد الإسرائيلي»: منذ فترة طويلة لم تكن هناك خلافات عميقة إلى هذه الدرجة بين إسرائيل وأميركا حول الموضوعين الفلسطيني والإيراني



أوباما و نتنياهو، لفة الجسد توضح كل شيء .

## من نشاطات «مركز مدار»

العدد ٥١ من فصلية «قضايا إسرائيلية»: محور خاص عن العمل العربي- اليهودي



رام الله- صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٥١ من المجلة الفصلية المتخصصة «قضايا إسرائيلية». ويضم هذا العدد محوراً خاصاً حول «العمل العربي-اليهودي، المحيز

المفتاح، الواقع القائم والآفاق».

ويتناول المحور الكثير من القضايا الشائكة في خضم الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، مثلاً: إلى أي مدى يمكن القيام بعمل عربي -يهودي مشترك داخل إسرائيل وفي المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧ وما هي الحكمة من تعاون كهذا؟ وما هي مساوئ عمل كهذا؟.

وساهم في المحور كل من عصام مخول (النضال الأممي هو الجواب على الصراع القومي الدامي؛ نحو قرن من تجربة الحركة الشيوعية في البلاد)؛ غادي الغازي (نضال ثنائي القومية لتأسيس مجتمع ثنائي القومية)؛ ميخائيل فيرشافسكي (شراكة إسرائيلية - فلسطينية؛ لماذا؟ شراكة إسرائيلية - فلسطينية؛ كيف؟)؛ نعومي حزان (نحو تكامل العلاقات العربية- الإسرائيلية في إسرائيل)؛ إيتان برونشطاين (تجربة «زوروت»- ذاكرات- في سياق تحدي تعريف الدولة الذاتي المحصري كدولة لليهود فقط).

ويحوي العدد مقابلة خاصة أجراها أنطون شلمت وبلا زاهر مع البروفسور تمار إر- أور، المحاضرة في الجامعة العبرية في القدس والمتخصصة في علم الأنثروبولوجيا، والتي تعتبر واحدة من كبار الباحثين الإسرائيليين المتخصصين في شؤون المجتمع اليهودي الحريدي (المتشددين دينياً). وهي تؤكد في المقابلة أن العالم الحريدي متنوع جداً، ومنذ خمسينيات القرن العشرين الفئات وحتى الآن يشهد انقسامات وسجلات في داخله. وطُرحت على إر- أور أسئلة تتعلق بالوضع السياسي الراهن وما يحيل إليه، وفي سياق تناولها ذلك أعربت عن اعتقادها بأن ما بات ماثلاً أمام إسرائيل الآن هو السؤال متى ينتهي الاحتلال لا ما إذا كان سيستمر طويلاً؟.

كما يحوي مقابلة خاصة أخرى أجراها الطبيب غنايم مع الأديب بيتي تسيفر، محرز ملحق «ثقافة وأدب» في صحيفة «هآرتس»، تتطرق إلى عدة مواضيع تتعلق بالواقع الراهن في إسرائيل وتأثير الثقافة فيه.

وفي العدد دراسة حول «القدس الجديدة» بقلم يوتنان مندل، ودراسة أخرى بعنوان «الهيكل الثالث: فكرة على عتبة التنفيذ» بقلم ديبع عواودة، ويقدم بشير بشير بحادثة نقدية وموجزة مع كتاب حاييم غانز «صهيونية عادلة» بعد تأطيره هذا الكتاب في سياق أدب يتنامى ساغياً إلى إعادة التفكير في السياسات الإسرائيلية من وجهة نظر أقل حصرية وإقصائية وأكثر توفيقية.

كما تنشر المجلة ترجمة لمقاربة جديدة لغائز يدعي من خلالها أن بالإمكان تفسير الصهيونية على نحو لا يستوجب، من جهة أولى، تحويلها إلى ما كانت عليه خلال عشرات السنين الأخيرة - قومية تعصبية تملأكية - ولا بحثاً، من جهة أخرى، الخلقى لتصبح هذا الاستيطان، لأن مجرد التعامل وفي العدد ترجمة خاصة بـ «قضايا إسرائيلية» من الأرشيف الصهيوني لمقالة رُثيف جابوتنسكي «أري خاص» التي يعارض فيها فكرة إقامة الجامعة العبرية مع تقديم لمهند مصطى، وتنبع معارضة جابوتنسكي من تخوفه أن تكون الجامعة العبرية مركزاً روحانياً يهودياً وليس جزءاً من النهضة السياسية الفاعلة على الأرض. فقد أراد لها أن تكون مؤسسة تعليم عال تؤهل النخب وأصحاب المهن الذين يمكن أن يكونوا عوناً للمشروع الصهيوني.

وأشارت افتتاحية العدد التي كتبها مدير المجلة رائف زريق إلى أن أي عمل مشترك يتسم بإشكالية خاصة في الحالات الاستيطانية الكولونيالية بغض النظر عن نوعية هذا الاستيطان، لأن مجرد التعامل مع المستوطن يشكل بحد ذاته اتخاذ موقف يقبل بوجود المستوطن وهو ما يعني أن مجرد الحديث مع المستوطن يشكل أحياناً وبعيد ذاته تنازلاً من قبل السكان الأصليين. وهذا ينطبق على العمل العربي- اليهودي المشترك.

## بحث جديد يرصد رؤية المستوطنين لمكانتهم وللنسوية السياسية للصراع

رام الله- صدر حديثاً، عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» رام الله، بحث بعنوان: «رؤية المستوطنين لمكانتهم وللنسوية السياسية للصراع»؛ من غوش ايمونيم إلى البيت اليهودي»، من تأليف مهند مصطفي، ويقع في ٨٨ صفحة.

ويحلل هذا البحث مواقف المستوطنين من الحلول السياسية المقترحة لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، واصدا بمواقفهم من الاقتراحات السياسية، والعوامل التي أثرت على بلورة هذه المواقف والتطورات التي طرأت عليها.

ويعالج البحث كذلك السياقات التاريخية والفكرية والدينية التي أثرت على مواقف «كتلة» المستوطنين، ويولي أهمية لهذه السياقات لأنها لا تزال تلعب دوراً مهماً في بلورة هذه الرؤية، وما يحكمها من نزعة توسعية ومتطرفة، وهي سياقات لا بد من أخذها بعين الاعتبار في تحليل كافة تيارات المستوطنين، وفهم الديناميكيات الداخلية التي تحركهم. ويعالج البحث جانبين من مواقف المستوطنين، يتعلق الجانب الأول بمواقفهم من الاقتراحات والعبادات السياسية الحكومية وغير الحكومية والدولية، التي قدمت لحل الصراع، أما الجانب الثاني، فيتعلق بالاقتراحات التي قدمها المستوطنون أنفسهم لحل الصراع بدءاً من مواقف حركة «غوش ايمونيم» الاستيطانية، مروراً بمجلس المستوطنات ومواقف حاخامين وشخصيات سياسية، وانتهاءً بحزب «البيت اليهودي» برئاسة نتالي بيبيت.

علاوة على ذلك، يحاول البحث فحص تباين وجهات النظر في صفوف المجتمع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ من الحلول المقترحة، والخلفيات السياسية والأيدولوجية التي تفسر هذا التباين الداخلي، كما يقدم البحث عرضاً تاريخياً وتحليلياً لمواقف جمهور المستوطنين كما ظهرت في استطلاعات الرأي المختلفة خلال السنوات الماضية، ويحاول أخيراً فحص التطور المستقبلي لمكانة المستوطنين في الحلول النهائية كما يراها ويتصورها المستوطنون أنفسهم.

### كتب بلال ضاهر:

وصلت حدة الخلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة حول الموضوعين الفلسطيني والإيراني إلى حد لم تشهد مثله منذ سنوات طويلة، وتخلل ذلك تلاسن- إن صح التعبير، بين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزراء في حكومته من جهة، وبين الإدارة الأميركية، وخاصة وزير الخارجية، جون كيري من جهة أخرى.

ووصف نتنياهو اتفاقاً محتملاً بين الدول العظمى وإيران بأنه «اتفاق سيء»، وقال إن الدول العظمى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، متحمسة جداً للتوصل إلى اتفاق مع إيران، معتبراً أن الاتفاق المطروح لن يمنع إيران من الوصول إلى قدرة لصنع قنبلة نووية في غضون ثلاثة أسابيع، على حد قوله خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، أول من أمس الأحد. ورد كيري على نتنياهو بأنه ليس مطلعاً على تفاصيل المحادثات مع إيران وأنه بعد توقيع الاتفاق معها «سيكون بإمكان نتنياهو الاعتراض على الاتفاق».

وفي هذه الأثناء، أكد الوزير الإسرائيلي لشؤون الاستخبارات، يوفال شتاينيتس، وجود خلاف حقيقي بين إسرائيل والولايات المتحدة حول إيران والاتفاق المتوقع بينها وبين الدول العظمى والذي من شأنه تخفيف العقوبات الدولية. وأضاف أنه لا يوجد فرق كبير بين تقديرات إسرائيل وتقديرات الولايات المتحدة بشأن التأثير الاقتصادي لتخفيف العقوبات على إيران لأن التقديرات واشطن هي لنصف سنة مقبلة وتقديرات إسرائيل لسنة مقبلة.

وتأتي أقوال شتاينيتس في أعقاب انتقادات وجهتها إليه وزارة الخارجية الأميركية، بعد أن قدر أن حجم التسهيلات بالعقوبات على إيران التي تخطط لها الإدارة الأميركية تصل إلى ٤٠ مليار دولار. ووصفت الخارجية الأميركية تقديرات شتاينيتس بأنها «غير دقيقة ومبالغ فيها ولا تستند إلى الواقع»، وقال شتاينيتس للإذاعة الإسرائيلية إن الاتفاق المتوقع مع إيران هو «اتفاق سيء ولا يحل المشكلة» حول البرنامج النووي الإيراني، معتبراً أن اتفاقاً كهذا «قد يقود في نهاية الأمر إلى استخدام وسائل أخرى، في تلميح إلى هجوم عسكري ضد إيران.

كذلك يدور الخلاف بين الجانبين حول الموضوع الفلسطيني، وقد ورد ذلك بعد تحذير كيري من انتفاضة فلسطينية ثالثة. ورد وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، على ذلك بالقول أنه «لا ينبغي التخوف من تهديدات بانتفاضة ثالثة»، معتبراً أنه «لا يوجد أي مؤشر في الجانب الفلسطيني يقود إلى تسوية ولذلك يبدو أننا لن نحل الصراع على أساس اعتقادنا وسيتم التوصل إلى حل مع مرور الوقت».

من جانبها قالت وزيرة العدل ورئيسة طاقم المفاوضات الإسرائيلي، تسيبي ليفني، إن تحذير كيري نابع من أنه مهتم بمصلحة إسرائيل وأن «كيري مؤمن بأن اتفاق سلام مع الفلسطينيين هو أمر مصيري بالنسبة لإسرائيل وأمنها، وهو يحذر من أن الهدوء السائد اليوم هو هدوء مؤقت».

وكان وزير الخارجية الأميركي قد انتقد إعلان إسرائيل عن أعمال بناء جديدة في المستوطنات في موزاة إطلاق سراح الدفعة الثانية من الأسرى الفلسطينيين، قبل أسبوعين. وقال كيري، في مقابلة مشتركة أجراها معه تلفزيون فلسطين والقناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، إن الإعلان عن بناء ٥٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية «يبعث برسالة بأنك غير جدي حيال عملية السلام».

ونفى كيري مقابلاً إطلاق سراح الأسرى، وقال إن الاتفاق كان إطلاق سراح أسرى مقابل تجريد الفلسطينيين توجهم إلى الأمم المتحدة ومؤسساتها في الوقت الحالي، وشدد على أن البناء في المستوطنات يضع صعوبات أمام تقدم المفاوضات.

وتساءل كيري خلال المقابلة «هل تريد إسرائيل انتفاضة ثالثة؟ فإذا لم نجد الطريق لصنع السلام ستتزايد عزلة إسرائيل وتتصاعد حملات نزع الشرعية عنها». وأضاف أنه «إذا لم نحل هذا الأمر فإن العالم العربي والفلسطينيين سيبدأ يدفع الأمور باتجاه آخر، والأمر الأخير الذي تريده إسرائيل هو العودة إلى العنف، ولذلك عليهم أن يوقفوا ذلك (الاستيطان) وعليهم التفكير بهذا الواقع».

من جانبه توقع قائد الجبهة الوسطى الأسبق للجيش الإسرائيلي، عضو

الكنيست عرام متسنع، نشوب انتفاضة فلسطينية ثالثة في الفترة القريبة المقبلة وأن تكون مختلفة عن الانتفاضتين الأولى والثالثة. وقال للإذاعة العامة الإسرائيلية، يوم الخميس الماضي، «إننا نقرب من انتفاضة ثالثة، وستتميز بأعمال عنف متطرفة أقل، وستستخدم خلالها أساليب أخرى مثل توجه الفلسطينيين للأمم المتحدة ومظاهرات جماهيرية ومطالب بمقاطعة إسرائيل»، وأشار متسنع، الذي كان الحاكم العسكري للضفة الغربية خلال الانتفاضة الأولى، التي اندلعت في نهاية العام ١٩٨٧، إلى أن إسرائيل أطلقت تسمية انتفاضة على الانتفاضتين الأولى والثانية بعد اندلاعها بفترة طويلة نسبياً.

وأوضح المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية والمحاضر في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، البروفسور شلومو أفينيري، في حديث لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول مدى تأثير الخلافات بين حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية على العلاقات بين الدولتين، قائلاً إن «العلاقات بين الدولتين تستند إلى أنه في معظم الأمور، سواء في المستوى الاستراتيجي أو في المستوى التكتيكي، يوجد توافق، لكن في من الأمور لا يوجد توافق حولها بين الدولتين. فليس سراً أنه منذ العام ١٩٦٧ لا يوجد توافق بين إسرائيل والولايات المتحدة حول سياسة الاستيطان». وبالتأكيد، فإنه فيما يتعلق بالموضوع الإيراني، هو موضوع آخر يوجد فيه، من جهة، توافق بشأن الهدف الاستراتيجي، والأميركيون يقولون، باستقامة، إنهم ملتزمون بأن إيران لن تصل إلى قدرات لتطوير سلاح نووي، وهم يقصدون ذلك، لكن من الجهة الأخرى توجد خلافات، وأنا لست خبيراً في السلاح النووي، ومما أفهمه أنه توجد خلافات في المستوى التكتيكي حول كيفية التوصل إلى حل للموضوع النووي الإيراني، وهل سيتم التوصل إلى ذلك من خلال فرض عقوبات على إيران، وما يتطور الآن هو أنه لن يتم رفع معظم العقوبات، أم أنه ينبغي، كما يطلب نتنياهو وحكومته، تشديد وتعظيم العقوبات، وفي أوضاع كهذه، وأضح أن هذه الخلافات، وهي جدية جداً، تطمس حقيقة وجود أساس توافقي استراتيجي واسع بين إسرائيل والولايات المتحدة، وبضمن ذلك توافق حول إيران، ولكن هناك فروق في التعامل مع الموضوع.

(\*) «المشهد الإسرائيلي»: المعارضة الإسرائيلية تتهم نتنياهو بأنه بالغ في صدامه المعلن مع الإدارة الأميركية. ماذا تعني هذه الاتهامات، هل يوجد قلق في إسرائيل؟ أفينيري: «هذه مسألة تتعلق بتقدير الوضع. وسيكون هذا موقف معقول أن تقول إنه لا مصلحة لإسرائيل بالتشديد على الخلافات مع الولايات المتحدة، لأن هذا يحد ذاته يحدث حراكاً سلبياً. ومن الجهة الأخرى، إذا كانت النية، مثلما يقول نتنياهو، هي محاولة منع التوصل إلى اتفاق بين الدول العظمى وإيران، والذي يرى نتنياهو أنه اتفاق سيء، فإنه بقدر ما تكثر من الانتقادات يتزايد الاحتمال بمنع توقيع اتفاق كهذا. وما تعمله المعارضة في إسرائيل هو أمر شرعي، خاصة وأن هذه هي مهمتها».

(\*) لنفترض أن حكومة إسرائيل قررت شن هجوم عسكري منفرد ضد إيران، مثلما تهدد إسرائيل بين حين وآخر، هل بإمكانها الإقدام على خطوة كهذه فيما الولايات المتحدة ترى أنها خطوة غير صحيحة؟ أفينيري: «في الحقيقة لا أعرف الإجابة».

(\*) أليست هذه مسألة مبدئية مرتبطة بالعلاقات بين الدولتين؟ أفينيري: «هذا مرتبط بالسؤال حول ماذا يعني هجوم كهذا وما هي عواقبه. واعتقد أن حكومة نتنياهو ستتصل كل ما في وسعها لكي لا تكون في وضع تقدم فيه على خطوة تتناقض بالكامل مع الموقف الأميركي. وعدا ذلك فإن كل شيء سيكون في إطار التكهانات».

(\*) رئيسة حزب ميرتس، عضو الكنيست زهافا غالون، قالت للإذاعة الإسرائيلية، أول من أمس الأحد، إنه عندما يصف نتنياهو لهجته ضد إيران، فإنه، عملياً، يصرّف الأنتظار عن الموضوع الفلسطيني. هل تعتقد أن نتنياهو لا يريد عملية سياسية مع الفلسطينيين؟ أفينيري: «لا اعتقد أنه يصرّف الأنتظار عن الموضوع الفلسطيني، رغم أن لدي شكوكاً كبيرة حيال استعداد نتنياهو ليس للتفاوض فهو مستعد للقيام بذلك، وإنما فيما إذا كانت حكومته مستعدة لتقديم تنازلات لصالح الجانب الفلسطيني من أجل التوصل إلى اتفاق. وفي المقابل فإنه لست وأثقا بتاتا مما إذا كان الجانب الفلسطيني مستعداً لتقديم تنازلات هامة بالنسبة لإسرائيل. ولذلك فإنني متشكك في ما إذا كانت حكومة نتنياهو بتزكيبتها

الحالية قادرة على تقديم تنازلات، مثلما أنا متشكك في ما إذا كان الجانب الفلسطيني قادر على تقديم تنازلات من جهته على ضوء الانقسام الحاصل بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح وبين حماس، من أجل التوصل إلى حل دائم. ومن الجائر جداً أنه في حال عدم التوصل إلى اتفاق نهائي فإن ثمة إمكانيات أخرى، مثل اتفاقيات مؤقتة أخرى وخطوات أحادية الجانب».

(\*) كيف تنظر إلى تحذيرات وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، من أن فشل المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين سيؤدي إلى انتفاضة فلسطينية ثالثة؟ ما الذي دفع كيري إلى التحدث بحدّة كهذه؟ أفينيري: «الاحترام لكيري في مكانه، لكنني اعتقد أنه ارتكب خطأ هنا. واعتقد أيضاً أنه يجب القيام بكل محاولة ممكنة من أجل دعم جهود كيري (في دفع المفاوضات). وأنا أريد أن أراه ينجح في تحقيق مسعاه هذا. لكنه أخفق هنا، بتصريحاته هذه، ربما لأنه فقد أعصابه قليلاً. وعندما تهدد السلطة الفلسطينية أو (كبير المفاوضين الفلسطينيين) صائب عريقات، بأنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سننشأ انتفاضة، فإن هذا التهديد يتم إطلاقه في الوقت الذي تجري فيه المفاوضات، ولا اعتقد أنه يتعين على إسرائيل التعامل مع تهديد كهذا. لكن هذا جزء من المفاوضات بيننا وبين الفلسطينيين. وعندما يهدد وزير الخارجية الأميركي بانتفاضة، فإنه يرتكب خطأ، وحتى أنني اعتقد أنه أضر باحتمالات المفاوضات، لأن إسرائيليين كثيرين، من الذين يعارضون نتنياهو، لم يحبوا هذه التصريحات من كيري، كذلك فإن كيري تراجع عن أقواله لاحقاً، ويبدو أنه أدرك أن بالغ قليلاً».

(\*) هل هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وزير خارجية أميركي بهذه الحدة ضد إسرائيل؟ أفينيري: «لا. لقد حدثت مثل هذه الأمور من قبل، ففي فترة حكومة إسحق شامير قال وزير الخارجية الأميركي في حينه، جيمس بيكر، للإسرائيليين إنه 'إذا أردتم التحدث، فانتهم تعرفون رقم هاتفني'. لكن صحيح أنه منذ سنوات طويلة لم تكن هناك خلافات عميقة إلى هذه الدرجة، ليس حول الموضوع الفلسطيني فقط وإنما حول الموضوع الإيراني أيضاً. وحكومة إسرائيل والإدارة الأميركية ليستا متفقتين الآن حول هذين الموضوعين».

(\*) ما هو المنطق الذي يوجه حكومة إسرائيل عندما تقرر توسيع المستوطنات، بما في ذلك ما يسمىونها ب «المستوطنات المعزولة» والبؤر الاستيطانية العشوائية، في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات مع الفلسطينيين؟ أفينيري: «كمن يعارض أي توسيع للمستوطنات، لا يمكننا أن نستبعد أن الإعلان عن توسيعها هو تكتيك ليس سيئاً من أجل ممارسة ضغوط على الفلسطينيين، مثلما يتحدث الفلسطينيون عن انتفاضة محتملة كتكتيك يستخدمونه خلال المفاوضات».

(\*) لكن الإعلان عن توسيع المستوطنات يتم تنفيذه على أرض الواقع، ومن سلب ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية. أفينيري: «ليس لدي نقاش مع هذا الموضوع ولذلك أعارضه. لكن لا يمكن تجاهل أنه خلال المفاوضات ينفذ كل واحد من الجانبين خطوات تكون جزءاً من الضغوط التي يمارسها في المفاوضات».

(\*) يبدو أن الحفاظ على الائتلاف الحكومي والحفاظ على «الكرسي» بالنسبة لنتنياهو أفضل من الحفاظ على مصلحة قومية إسرائيلية بالانفصال عن الفلسطينيين وعدم تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. هل الجمهور الإسرائيلي يوافق على ذلك؟ أفينيري: «اعتقد أنه لا يوجد تناقض لدى نتنياهو بين الرغبة في الحفاظ على سلامة الائتلاف وعلى مكانته كرئيس للحكومة وبين التوصل إلى اتفاق، وفقاً لرؤيته، أو عدم التوصل إلى اتفاق. واعتقد أن نتنياهو مؤمن بصدق، وفقاً لوجهة نظره وأيديولوجيته، بالهدف الذي يسعى إليه وهذا يجعل استعداده لتقديم تنازلات هامة في المفاوضات، في هذه المرحلة، ليس كبيراً. لكن ينبغي الأخذ بالحسبان أنه عندما يتحدث أحد ما حول أمور ما فإنه لا يتحدث لأسباب تكتيكية فقط، وإنما لأنه مؤمن بها. وفيما يتعلق بالرأي العام في إسرائيل، فإنه منقسم. من جهة، توجد أغلبية كبيرة تؤيد حل الدولتين. ومن الجهة الأخرى فإنه بين أولئك الذين يؤيدون حل الدولتين، توجد أغلبية ترى أن هذا الحل لن يتحقق لأن الخلافات بين الجانبين عميقة جداً. وليس واضحاً كيف سيتعامل الجمهور الإسرائيلي بغالبته مع احتمال فشل المحادثات».

## «المشهد» الاقتصادي

### موجز اقتصادي

**نتنياهوو: الكارتيلات تمنع المنافسة**

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في مؤتمر عقد في الأيام الأخيرة إن العامل الأول لمنع المنافسة في السوق الإسرائيلية هو الاحتكارات الضخمة والكارتيلات (تجمع شركات) التي يملكها أصحاب رأس المال.

وأضاف: «أنا أوهم بالاستثمار الشخصي، لكن في إسرائيل كما في دول أخرى، ترسخت كارتيلات واحتكارات، تسيطر على قطاع كبير من الاقتصاد، وهذا لا يترك متنفسا للأخرين»، حسب تعبيره.

وقد استغرب كثيرون صدور هذا الكلام من شخص بنيامين نتنياهو، الذي تقدم حكومته امتيازات ضخمة لاحتكارات كبرى في إسرائيل، وخاصة امتيازات ضريبية. إلا أن نتنياهو ادعى أن وراء حديثه هذا رغبته في اتساع حجم المنافسة في السوق الإسرائيلية، ولذا فقد أقام لجنة منذ فترة لفحص كل موضوع الاحتكارات وتشعبها في الاقتصاد الإسرائيلي، بهدف وضع قيود لحجم الاحتكارات، ليزيد حجم المنافسة.

وقال نتنياهو في مؤتمر اقتصادي على اسم إيلي هوروفيتس، الرئيس السابق لشركة «طيفع للأدوية»، إن حكومته تبحث في وسائل عديدة من أجل إعادة النمو ورفع وتيرته، ومن بين هذه الوسائل رصد ميزانيات اكبر لتطوير البنى التحتية، وادعى أن حكومته رصدت ما يقارب ٨ مليارات دولار لتطوير شبكة المواصلات على أنواعها، من شوارع سريعة وسكك حديد، تهدف أساسا إلى ربط الشمال والجنوب بوسط إسرائيل.

ورغم ما يدعيه نتنياهو فإن ميزانية العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ شهدت تقليصات أيضا في ميزانيات التطوير، ومنها ميزانية وزارة المواصلات، وتم تجميد بعض مشاريع البنى التحتية.

#### الحكومة تقر بناء ٣٠ ألف بيت للإيجار

أقرت الحكومة الإسرائيلية في الأسبوع الماضي مشروع قرار تقدم به وزير المالية يائير لبيد، ويضي بإقامة شركة حكومية تعمل على تشجيع مشاريع بناء بيوت للإيجار لسنوات طويلة، لفرض التخفيف عن العائلات التي ليس بمقدورها شراء بيوت جديدة، ويجري الحديث عن بناء ٣٠ ألف بيت، إلا أن هذا لا يسد الحاجة المترزايدة في إسرائيل.

وحسب الاتفاق بين الوزير لبيد ووزير الاسكان أوري أريئيل، فإن الشركة الحكومية ستمنح أراضي مفتوحة في ضواحي المدن، ولم يتم التخطيط لها بعد، على أن يكون ضمن مسؤوليات الشركة أن تبحث عن احتياطي اراض في أنحاء مختلفة من البلاد، وتضع المشاريع لبناء أحياء أو مجمعات سكنية للإيجار.

ولفت مراقبون إلى أن القرار ببناء ٣٠ ألف بيت لا يمكنه أن يسد الحاجة، لأن لبيد ذاته تحدث خلال حملة الانتخابات البرلمانية قبل نحو عام، عن الحاجة إلى بناء ١٥٠ ألف بيت للإيجار، بهدف ضمان بيوت للعائلات والأزواج الشابة التي ليس بمقدورها شراء بيوت، إضافة إلى العمل على تخفيض أسعار البيوت، التي سجلت ارتفاعا حادا في إسرائيل وصل إلى ٤٠٪ في السنوات الأربع الأخيرة.

وقال وزير المالية لبيد في تصريحات لوسائل الإعلام إن قرار الحكومة يشك خطوة إضافية في السعي إلى تخفيض أسعار البيوت، وزيادة عرض البيوت أمام الجمهور.

وكانت إسرائيل قد شهدت ارتفاع أسعار البيوت الأعلى من بين جميع الدول المتطورة الأعضاء في منظمة OECD في السنوات الأربع الأخيرة، في حين تراجعت أسعار البيوت في دولة مثل إيرلندا، في السنوات الأربع الأخيرة، بنسبة تزيد عن ٤٠٪، وفي اليونان بـ٣٣٪، وفي إسبانيا بـ٣٠٪، وفي الولايات المتحدة بـ ٣٠٪، وبريطانيا بـ ٣٠٪. فقد ارتفعت الأسعار في إسرائيل بـ ٤٠٪ وتليها النرويج بـ ٢٨٪، وسويسرا بـ ٢٥٪، وكندا بـ ٢٠٪، وألمانيا بـ ١٣٪.

#### تراجع السفر في السيارات الخاصة

**بسبب ارتفاع سعر الوقود**

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي إن المواطنين في إسرائيل خففوا السفر في سياراتهم الخاصة، منذ العام ٢٠١٠، على ضوء الارتفاع الحاد في أسعار الوقود.

ويقول التقرير إنه منذ العام ٢٠٠٠ ازدادت مسافات السفر في إسرائيل بنسبة ٣٦٪ في حين أن عدد السيارات ازداد بنسبة ٥١٪، في الوقت الذي ازداد فيه طول الشوارع بنسبة ١٤٪ فقط، ما يعني زيادة الاختناقات المرورية.

كما يتبين من التقرير أن معدل السفر بمجمل السيارات تراجع في العام ٢٠١٢ مقارنة بالعام ٢٠١١ بنسبة ٥٦٪، إذ تراجع السفر في الدراجات النارية بنسبة ٧٪، والسيارات الخاصة بنسبة ٥٪ والشاحنات بنسبة ٦٪، والسيارات العمومية (التاكسي) بنسبة ٣٠٪، أما في حالات الركاب العامة فقد تراجع السفر بنسبة ٩٠٪ أي أقل من ١٪.

وقال مكتب الإحصاء إن هذا التقرير هو الأول من نوعه، وكان منذ العام ٢٠١٠ تلزم بتسجيل عداد السيارة لدى إجراء امتحان الترخيص السنوي، ولهذا جرت الآن المقارنة في مسافات السفر بين العام ٢٠١٢ و ٢٠١١.

ويظهر أن معدل ما تسافر به دراجة نارية في إسرائيل ٧ آلاف كيلومتر، والسيارة الخاصة نحو ١٤ر٣ ألف كيلومتر، والشاحنة بـ٢٦ ألف كيلومتر، وسيارة مستأجرة ٣١ر٤ ألف كيلومتر، أما حافلة الركاب العامة فإنها تسافر سنويا ما يقارب ٥٩ ألف كيلومتر.

إلى ذلك، قال تقرير آخر إن شهر تشرين الأول الماضي شهد تراجعاً في استيراد السيارات، إذ تم استيراد ١١٦٣ سيارة، مقابل ١٨١٩٦ سيارة في الشهر ذاته من العام الماضي- ٢٠١٢، إلا أن الاستيراد الكبير في هذا الشهر من العام الماضي كان استباقاً لرفع ضرائب في العام ٢٠١٣.

ورغم ذلك، فإن استيراد السيارات في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري سجل ارتفاعاً عن نفس الفترة من العام الماضي، إذ تم استيراد أكثر من ١٩٧ ألف سيارة، مقابل أكثر من ١٧٥ ألف سيارة في الفترة ذاتها من العام الماضي- ٢٠١٢.

أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية أنها شرعت في البحث عن شكل صرف الفائض الكبير الحاصل في الميزانية العامة للعام الجاري، وفي خزينة الضرائب، إذ أنه بحسب التقديرات الأولية بلغ حجم الفائض منذ مطلع العام الجاري وحتى نهاية شهر تشرين الأولى ٣ر٤ مليار دولار، وكان الفائض أساسا ٢ر١ مليار دولار، إلا أن الحكومة حولت من هذا ٨٠٠ مليون دولار لوزارة الدفاع. وهذا الفائض نابع أساسا من فائض في مداخيل الضريبة، وفي فائض في ميزانيات الوزارات المختلفة، في حين دلت تقاريره أن على هذه المعطيات ستقوم إلى انخفاض حاد في العجز في الميزانية العامة.

وتقول التقارير إن الفائض العام في جباية الضرائب حتى الآن بلغ ٢ر٥٢ مليار دولار، في حين أن الفائض من ميزانيات الوزارات المختلفة بلغ حتى الآن ١ر٥٨ مليار دولار، ما يعني ٤٫٢ مليار دولار كان فائضا غير متوقع. وكانت الحكومة قد عملت قبل أكثر من أسبوعين على تحويل ٨٠٠ مليون دولار لوزارة الدفاع، وهو نفس حجم تقليص ميزانية الوزارة في ميزانية العام الحالي، وتنتظر الوزارة المزيد من الأموال التي قد تتلقاها حتى نهاية العام الجاري. وقال تقرير سلطة الضرائب إن السلطة نجحت في جباية قرابة ٥٥ مليار دولار، وهذا يشكل زيادة بنسبة قرابة ٧٪ عما كان في نفس الفترة من العام الماضي. وساهمت في هذه الزيادة جباية ضريبة على ما يسمى «الأرباح المحتجزة»، وهي أرباح بقيمة تزيد عن ٣٣ مليار دولار حققها الشركات الإسرائيلية في نشاطها في الخارج في السنوات الأخيرة، ولكن الشركات احتجزت هذه الأرباح كي لا تدفع عليها ضريبة بنسبة ٢٥٪، وكان قرار وزارة المالية بأنه في حال أدمت الشركات على توزيع الأرباح على أصحاب الأسهم فستفرض ضريبة بنسبة تفوق ٨٥٪.

قبلت الحكومة السابقة برئاسة بنيامين نتنياهو بما يسمى «حل وسط» وتوصلت له وزارة المالية مع كل تلك الشركات، ويقضي بجباية ضرائب بقيمة ٨٠٠ مليون دولار فقط، أي ١٠٪ مما كان يجب جبايته، ولكن لدى التنفيذ ارتفعت الجباية إلى ٩٣٠ مليون دولار.

كذلك ساهم ارتفاع ضريبة المشتريات (القيمة المضافة) في النصف الثاني من العام الجاري بنسبة ١٪ أي لتصبح ١٨٪ إضافة إلى رفع ضرائب

أخرى على المشروبات الكحولية والسجائر وغيرها، في زيادة خزينة الضرائب ببضع مئات الملايين من الدولارات.

ومن الأمور الأخرى التي لفتت لها سلطة الضرائب الارتفاع الحاد، بنسبة ١٣٠٪، في جباية الضرائب على أرباح المستثمرين في البورصة، وهذا مقارنة مع العام ٢٠١٢. وقالت السلطة إنها جمعت في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري ما يزيد عن ١٠٣ ملايين دولار، وتبلغ نسبة الضريبة على أرباح المستثمرين في البورصة ٢٥٪.

وقد أدى هذا الفائض إلى انخفاض العجز في الميزانية العامة في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة إلى ٣٠٣٪، بينما كان المخطط في الميزانية العامة للعام الجاري هو ٤٫٦٥٪ من الناتج العام. وتوقع وزارة المالية أن ينخفض العجز مع نهاية هذا العام إلى ٣٪، إذا لم تقدم الحكومة على مصروف زائد من الفائض الذي سيظهر حتى نهاية العام، وأمام هذا الوضع تبحث وزارة المالية شكل صرف هذا الفائض. وهناك ثلاث مسارات: الأول ما ألمح له وزير المالية يائير لبيد، وهو إمكانية تقديم تسهيلات ضريبية، مثل إعادة ضريبة المشتريات إلى نسبة ١٧٪، وإجراء تخفيض طفيف في ضريبة الشركات، وتعديل آخر على ضريبة الدخل. والمسار الثاني، هو رفع محدود للمخصصات الاجتماعية، التي واجهت في ميزانية العام الجاري تقليصا حادا، أي مخصصات الأولاد والبطالة.

أما المسار الثالث، الذي يدعو له مسؤولون في الوزارة واقتصاديون، فهو تحويل قسم من الفائض لغرض تسديد الديون، بهدف تخفيض نسبة الدين من الناتج العام، وهي نسبة تبلغ حاليا أكثر بقليل من ٦٨٪، في حين تطمح إسرائيل منذ سنوات إلى تخفيض الدين إلى نسبة ٦٠٪، وقد وضعت سابقا هدفا لتحقيق هذا في العام ٢٠١٥، ولكنها مددته لاحقا إلى العام ٢٠١٨.

#### لجنة لفحص الامتيازات الضريبية

هذا وفي محاولة لامتناص الغضب لدى أوساط عديدة في الشارع الإسرائيلي على حجم الامتيازات الضريبية، التي يحصل عليها عدد قليل من الشركات الضخمة، أقام وزير المالية لبيد، في الأسبوع الماضي، لجنة خاصة برئاسة المديرية العامة للوزارة بهدف فحص حجم الامتيازات الضريبية التي

# فائض كبير في الضرائب والميزانية يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى التفكير بتسهيلات ضريبية

**\*فائض بقيمة ٣ر٤ مليار دولار يدفع الحكومة إلى البحث عن شكل صرفها \*رغم الحديث عن تخفيف ضرائب**

**وزيادة محدودة للمخصصات الاجتماعية هناك من يطلب صرف الفائض على الديون لتخفيضا\***



أحد فروع شركة «طيفع» للأدوية التي تحصل على امتيازات ضريبية كبيرة رغم كونها من كبرى شركات الأدوية في العالم

تتلقاها الشركات، وما إذا كانت هذه الامتيازات تلبى أهداف قانون تشجيع الاستثمارات، إضافة إلى فحص إمكانية إقامة جهاز متابعة لتطبيق قانون الاستثمارات، الذي في صلبه تقديم امتيازات فوق العادة لكبرى الشركات. وقال لبيد إن قرار تشكيل اللجنة جاء بهدف فحص جوانب القانون، وأضاف: «سنعمل على إصلاح قانون الاستثمارات المالية وملاءمته لاحتياجات الاقتصاد والمواطنين في إسرائيل، وخلق التوازنات الضرورية، بين الاحتياجات المختلفة».

وأضاف لبيد أن القانون سيفحص كل مسارات دعم الاقتصاد والاستثمارات التقليدية، وحجمها، وملاءمتها مع الاقتصاد العالمي، بهدف تحقيق أهداف قانون الاستثمارات، وسيكون من اختصاص اللجنة أن تفحص حجم الامتيازات الضريبية والمالية في كل واحد من المسارات التقليدية.

وقد سن القانون في العام ٢٠٠٥، حينما كان بنيامين نتنياهو وزيرا للمالية في حكومة أريئيل شارون، ودخل حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٦ لاحقا، وهو قانون يمنح امتيازات ضريبية غير عادية للشركات الكبرى في مواصفات معينة، يصل مجموعها سنويا إلى ما يربو على ٢ر١ مليار دولار.

وكانت سلطة الضرائب الإسرائيلية قد اضطرت قبل عدة أسابيع إلى الكشف عن هذه الإغفاءات الضريبية، التي منحتها لكبرى الشركات في إطار قانون «تشجيع الاستثمارات»، لتبين أن ٥٠٪ من هذ الامتيازات خلال ست سنوات حصلت عليها ثلاث شركات، أكبرها شركة «طيفع» التي تعد من أكبر شركات الأدوية في العالم، وهي ما بين سابع إلى ثامن شركة في العالم. كذلك كان «مراقب الدولة العام، الإسرائيلي» قد أصدر مؤخرا تقريرا خاصا انتقد فيه بشكل واضح حجم الامتيازات الضريبية الضخمة التي تحصل عليها كبرى الشركات على وجه الخصوص، في إطار «قانون تشجيع الاستثمارات»، إضافة إلى قرار وزارة المالية منح تسهيلات مفرطة في الضريبة على أرباح الشركات الإسرائيلية على نشاطها في العالم، يضاف إليها أيضا مسألة تشغيل أموال صناديق التقاعد في الأسواق المالية، ومنح كبار الشركات والمستثمرين قروضا منها. إن يؤكد التقرير أن في كل هذا إنفاقا غير مبرر على الشركات، ما يسبب خسائر فادحة للخزينة العامة، ولأموال الجمهور في صناديق التقاعد.

# «إسرائيل دفيئة للمتهربين من دفع الضرائب في أوساط يهود العالم!»

**\* الأثرياء اليهود في العالم يستفيدون من تعديل قانون في العام ٢٠٠٣ يجيز للمهاجرين عدم تقديم تقارير عن مشاريعهم وممتلكاتهم في الخارج**

**لمدة عشر سنوات \* إسرائيل بدأت تواجه انتقادات في العالم ما جعل سلطة الضرائب تعيد التفكير في القضية إلا أن هناك من يشكك في ذلك \***

يعملون في تبييض الأموال، وهذا ما جعل سلطة الضرائب الإسرائيلية تعيد تفكيرها من جديد في الوضع الناشئ، الذي يتسبب بغضب الكثير من دول العالم التي تلاحق أمثال هؤلاء الأثرياء.

كما تشير الصحيفة إلى أن محاولات برلمانية لتعديل القانون الإسرائيلي واجهت الفشل في الأونة الأخيرة، وكما يبدو بسبب ضغوط كبيرة من داخل إسرائيل، في حين يقترح أحد خبراء الاقتصاد، في حديث للصحيفة، عدم تعديل القانون وإنما إلزام أمثال هؤلاء الأثرياء بأن يستثمروا في إسرائيل بعد السنوات العشر للإعفاء الضريبي، على أن لا تقل استثماراتهم عن ١٠٠ مليون دولار.

وتقول أرنلوزورف: ليس واضحا ما الذي جنته إسرائيل من تعديل هذا القانون، ومن جعل نفسها ملجا للمتهربين من دفع الضرائب، فهؤلاء الأثرياء لم ينقلوا مصالحهم ومشاريعهم الاقتصادية إلى إسرائيل، لأن نقلها كهدا سيلزمهم بدفع ضرائب، وبذا فإسرائيل لم تربح من زيادة مداخيل، ولا من فتح أماكن عمل جديدة من استثمارات هؤلاء المالية، وهذا أمر سيستمر لكل واحد منهم عشر سنوات، في حين أن القانون لا يلزمهم بالبقاء في إسرائيل بعد تلك الفترة.

يذكر أن إسرائيل أقرت في سنوات الألفين سلسلة من الأنظمة والقوانين بهدف تشجيع مئات آلاف حاملي الجنسية الإسرائيلية الذين هاجروا من إسرائيل على مر السنين على العودة إليها، وبحسب التقديرات هناك ما يزيد عن ٨٠٠ ألف شخص من حاملي الجنسية الإسرائيلية يعيشون خارجها على شكل مهاجرين، لكنهم مسجلون في سجل السكان لن القانون الإسرائيلي لا يلزم بإلغاء جنسيتهم، ثلثا يختار الميزان الديمغرافي، بين اليهود وفلسطينيي ٤٨ في إسرائيل.

ولم تؤثر كل هذه المشاريع في استخدام عشرات الآلاف كما كان متوقعا خلال ولايتي حكومتي إيهود أولمرت وبنيامين نتنياهو السابقتين، فالإسرائيليون يواصلون الهجرة سنويا بأعداد كبيرة، وبحسب المعدل الذي يعلن عنه مكتب الإحصاء المركزي يغادر سنويا قرابة ٢٢ ألف شخص، مع مؤشرات لمكوث لفترة طويلة جدا، وهو إحدى تسميات الهجرة من إسرائيل، في حين يعود سنويا ما بين ١٠٠ ألف إلى ١٢ ألف شخص، ويحصلون على امتيازات مالية وضريبية، ما يعني أنه سنويا يغادر إسرائيل مهاجرا ما بين ١٠ آلاف إلى ١٢ ألف شخص، وهو معدل شبه ثابت في سنوات الألفين.

# ماذا وراء ازدياد التدريبات الإسرائيلية لمواجهة احتمال تفجر الأوضاع في الأراضي المحتلة؟

**\* مصادر عسكرية إسرائيلية رقيقة: خطر اختطاف جنود بات يشكل تهديدا إستراتيجيا لإسرائيل والجيش \***



جانب من تدريبات حديثة لجيش الاحتلال.

ورغم ادعاء الجيش الإسرائيلي بأن الردع ضد غزة منذ العدوان الأخير على غزة (عملية «عمود السحاب» العسكرية قبل عام)، واستبعاده انخلاع انتفاضة ثالثة في الضفة الغربية، إلا أن ما يحدث على أرض الواقع يدل على أن الأمور قد تتجه إلى مسار مختلف.

فقد ذكرت صحيفة «يديעות أحرونوت» أن آلاف الجنود الإسرائيليين سيشاركون في مناورة عسكرية، في نهاية تشرين الثاني الحالي، ستجري في مدينة أشكلون (عسقلان) وتحاكي احتلال غزة المدينة. وقالت الصحيفة إن ضباطا في قيادة الجبهة الجنوبية للجيش الإسرائيلي يكفون في هذه الأثناء على الإعداد لهذه المناورة، التي سيجري خلالها تدريب على احتمال اجتياح قوات مشاة لغزة بهدف احتلالها.

وأضافت الصحيفة أن اختيار مدينة أشكلون لإجراء المناورة فيها على احتلال غزة نابع من وجود تشابه معين بين المدينتين. التشابه الأول هو أن المدينتين ساحليتان. والتشابه الثاني هو أنه على الرغم من وجود أحياء مرتبة في أشكلون، إلا أن هناك أحياء أخرى مهملة وغير معتنى بها كثيرا، ويلمح الجيش بذلك إلى أنها مشابهة لأحياء في غزة.

#### تدريبات إسرائيلية داخل قرى فلسطينية

تجري قوات الجيش الإسرائيلي تدريبات في القرى الفلسطينية في الضفة الغربية، وكشفت صحيفة «هآرتس» عن وثيقة أعدتها النيابة العامة العسكرية الإسرائيلية، جاء فيها أن الجيش لا يرى إشكالية في إجراء قواته تدريبات داخل القرى الفلسطينية في الضفة الغربية.

وزعمت هذه الوثيقة، التي أعدها نائب المدعي العام للشؤون العسكرية،

من جهة ثانية، أعلن الجيش الإسرائيلي أن النفق الذي أعلنت حركة حماس أنها حفرته بين قطاع غزة وإسرائيل، بعد أن اكتشفته قوات الجيش، كان بهدف أسر جنود إسرائيليين. ويؤمن الجيش الإسرائيلي بأن حماس خطت لآسر جنود خلال عملية تدمير النفق في منطقة كيسوفيم. وقد أصيب خلال ذلك ستة جنود بينهم ضابط برتبة مقدم من سلاح الهندسة الإسرائيلي. ووفقا للتحقيق أجراه الجيش الإسرائيلي، فإنه عندما كانت قوة من سلاح الهندسة تعمل داخل النفق، انفجرت فيه عبوة ناسفة وضعاها مسلحون فلسطينيون. وتبين من التحقيق أن حماس كانت مستعدة بقوات معززة على طول النفق وعند مداخله لانتهاز فرصة أسر جنود إسرائيليين، وعندما تم تفجير العبوة الناسفة، وقعت في منطقة النفق ثلاثة انفجارات أخرى، يعتقد الجيش الإسرائيلي أنها كانت تهدف إلى عزل جنوده في منطقة داخل النفق، كذلك لاحظت القوات الإسرائيلية تواجد مسلحين كانا يراقبان تدرج العملية، وتواجد خلية تحمل أسلحة مضادة للدبابات، وأنه تم قتل المسلحين بواسطة إطلاق قذائف من دبابات.

وأضاف التحقيق الإسرائيلي أنه عندما أدرك مقاتلو حماس أن الجيش الإسرائيلي اكتشف وجود النفق، سارعوا إلى إسقاط حائط داخل النفق من أجل منع تقدم قوة إسرائيلية شملت أجهزة «روبوت». ويسود الاعتقاد في الجيش الإسرائيلي أن المسلحين الذين تواجدوا في منطقة النفق خططوا لمهاجمة الجنود في حال وقوعهم في الفخ الذي نصبه المسلحون.

وأشارت تقارير إعلامية إسرائيلية إلى أن نتائج هذا التحقيق تنسجم مع تحذيرات رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، قبل عدة أسابيع، مع محاولات فصائل فلسطينية أسر ضابط كبير.

وحذر ضابط إسرائيلي كبير من أن ما وصفه بـ «خطة فك الارتباط» المصرية مع غزة أصبحنا بكل بساطة، مسؤولين عن كل ما يحدث في غزة. وتعلق غزة بإسرائيل بزيادة ونحن نوافق على الإملاات المصرية. وضاع فك الارتباط» في إشارة إلى خطة الانفصال عن قطاع غزة التي نفذتها إسرائيل في العام ٢٠٠٥.

وكان الضابط الإسرائيلي يشير بذلك إلى سوء العلاقات بين مصر وحماس، في أعقاب دعم الأخيرة لحكم الإخوان المسلمين في مصر، الذي انتهى في تموز الماضي، وإلى تدمير مصر معظم الأنفاق، بين غزة ومصر، والتي كان يتم تهريب الكثير من البضائع من خلالها، وبينها الوقود.

وقال الضابط الإسرائيلي «لم نكن ننقل إلى غزة حتى لنرا واحدا من الوقود، وكان يتم نقل أي شيء عبر الأنفاق من مصر. ولا خيار أمامنا الآن سوى تزويدهم بالوقود كي نمنع أزمة إنسانية»، لكن إسرائيل، وبعد الانفصال عن غزة، كانت تنقل كميات قليلة من البضائع إلى القطاع. الأمر الذي أدى إلى ازدهار تجارة الأنفاق، التي يتم تهريب الأسلحة من خلالها أيضا. وتشير التوقعات في إسرائيل إلى أن الأزمة في قطاع غزة، وخاصة اشتداد الحصار عليه وشح البضائع فيه، ستؤدي إلى تدهور كبير في الوضع الأمني بين غزة وإسرائيل.

#### احتلال غزة في عسقلان

التوتر الأمني في قطاع غزة، إلى جانب وصول المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى طريق مسدود، علما أنه لم يعلق أي جانب أمالا عليها منذ استئناسها، وتزايد حدة التوتر الأمني في الضفة الغربية، وتحذيرات فلسطينية وإسرائيلية من احتمال اندلاع انتفاضة ثالثة، حذر منها أيضا وزير الخارجية الأميركي، جون كيري - كل ذلك هو مشهد ماثل أمام الجيش وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية منذ فترة طويلة.

أجرى الجيش الإسرائيلي تدريبات مكثفة لا حصر لها، خلال الأعوام الماضية، على أثر استخلاص الدروس من حرب لبنان الثانية (صيف ٢٠٠٦)، بهدف تحسين أدائه ورفع جاهزية قواته لاحتمال نشوب حرب جديدة مع حزب الله وسورية، إلى جانب تدرب طيرانه على القتال وشن الغارات في مناطق بعيدة عن إسرائيل، تحسبا من دخول إيران في مواجهة كهذه. وجرت هذه التدريبات، في غالب الأحيان، في منطقة هضبة الجولان، رغم أن قيادة الجبهة الداخلية أجرت عدة تدريبات في المدن الإسرائيلية الكبرى، استعدادا لاحتمال شن هجمات صاروخية عليها.

لكن منذ بدء الأزمة السورية، وتحولها إلى حرب أهلية، وانشغال الدول العربية عموما بمشاكلها وأحوالها الداخلية، يسود الاعتقاد في إسرائيل، وخاصة لدى أجهزة الاستخبارات فيها، أنه من المستبعد نشوب مواجهة كهذه، مع دول وجهات عربية في المستقبل القريب، ربما باستثناء هجمات تشنها تنظيمات الجهاد العالمي، التي تنشط في سورية وسيناء.

في المقابل، يلاحظ مؤخرا تزايد التقارير الإسرائيلية التي تتحدث عن تدريبات تجريها قوات الجيش الإسرائيلي لمواجهة تفجر محتمل للأوضاع في الضفة الغربية، وهو ما وصفه رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) السابق، يوفال ديسكين، بـ «الربيع الفلسطيني».

وتحدثت ثلاثة تقارير- صحافية، مؤخرا، عن ثلاثة تدريبات لمواجهة احتمال تفجر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية. وحاكى أحد هذه التدريبات احتلال غزة المدينة، وتجري تدريبات أخرى لاجتياح واحتلال قرى وبلدات في الضفة الغربية، بينما كشفت منظمة حقوقية عن تدرب وحدة في الجيش الإسرائيلي على مواجهات مع المواطنين الفلسطينيين في مقبرة في مدينة الخليل.

#### ازدياد تخوف إسرائيل من أسر جنودها

تكرز إسرائيل الحديث عن مخاوفها من قيام فلسطينيين بأسر جنود أو مواطنين، من أجل مبادلتهم بأسرى فلسطينيين. وباتت هذه المخاوف ملموسة، في الشهرين الأخيرين، في أعقاب مقتل ثلاثة عسكريين إسرائيليين في الضفة الغربية، بعد اختطاف جندي والتسلل إلى بيت ضابط في الاحتياط في مستوطنة في غور الأردن. ورغم أن تقارير إعلامية إسرائيلية أشارت إلى أنه تخيم «شبهات جنائية» فوق هذه العمليات، إلا أنها تبرز القدرة على أسر جندي ونقله إلى الضفة، وذلك إلى جانب العديد من المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الجيش الإسرائيلي في مناطق عديدة في الضفة.

ونقل موقع «واللا» الإلكتروني عن ضابط في قيادة الجبهة الوسطى، قوله إن «هناك خلايا فلسطينية تسعى إلى إغراء جنود للوصول من إسرائيل إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وقد يحدث هذا بواسطة عود إبرام صفقات مشبوهة ذات طابع جنائي، مثل صفقات مخدرات أو صفقات لشراء بضائع بثمنخيص». وأضاف أن سهولة إغراء جندي بالانتقال من إسرائيل إلى داخل مناطق «للاخضعة للسيطرة الإدارية والأمنية الفلسطينية»، ومن ثم إدخاله هناك إلى سيارة والاختفاء، لا تتحمل.

وأشار الضابط إلى أنه خلال العام الأخير أحبط الجيش الإسرائيلي وجهاز الشاباك أربعين محاولة لآسر جنود. ويشهد الضباط الإسرائيليون أمام جنودهم على ضرورة الامتناع عن الدخول إلى مناطق السلطة الفلسطينية وعدم الاستجابة لإغراءات بشأن صفقات مختلفة. وقال الضابط إن «تهديد الخطف هو أحد التحفوات المركزية اليوم، وهو تهديد إستراتيجي على دولة إسرائيل والجيش». وأكد أن أي تدريب عسكري تتخلله محاكاة سيناريو أسر جندي، «ونحن نشدد على هذا التهديد بشكل أكبر في الفترة الأخيرة».

## في أعقاب قرار المحكمة تبرئة أفيغدور ليبرمان

# مطالبة واسعة قضائية وصحافية وشعبية باستقالة المستشار القانوني للحكومة!

**\* (في نظرة شاملة إلى كيفية تعامل المحاكم مع لوائح الاتهام المقدمة إليها ضد منتخب الجمهور . من قرار التبرئة الجزئية في ملف أولمرت في تموز ٢٠١٢**

**وحتى قرار التبرئة التامة بحق ليبرمان اليوم . يمكن الجزم بأنه خلافا لفترة المستشار القانوني السابق ، ميني مزوز، توقفت المحاكم عن تبني نهج الادعاء العام**

**بشأن مخالفات الفساد السلطوي، ما يشكل ضربة قاسية جدا لأذرع تطبيق القانون في الدولة. وهذا هو الضرر الأكبر والأخطر الذي يخلفه قرار تبرئة ليبرمان!**\*

كتب سليم سلامة:

أثار قرار محكمة الصلح الإسرائيلية في مدينة القدس تبرئة وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، وبالإجماع، مع جميع التهم التي تضمنتها لائحة الاتهام الجنائية التي قدمتها ضده النيابة العامة للدولة، موجة عارمة من النقد الشديد واللائع للمستشار القانوني للحكومة، יהودا فاينشتاين، وافتتها مطالبة واسعة، قضائية وصحافية وشعبية، باستخاض استنتاجات شخصية وتقديم استقالته من منصبه، باعتبار أن ملف ليبرمان هذا شكّل «امتحان فاينشتاين الأكبر، وقد فشل فيه فشلا ذريعا»، كما قالت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في افتتاحية خصصتها للموضوع (١٧/٧).

وكانت محكمة الصلح في القدس قد قررت، يوم ٦ تشرين الثاني الجاري، وبإجماع قضاتها الثلاثة، تبرئة ساحة وزير الخارجية ليبرمان من تهمة الغش والصداع وخيانة الثقة التي وجهت له في إطار ما عرف في إسرائيل باسم «قضية السفير رثيف بن أرييه». وقد تبنى القضاة الثلاثة، في قرارهم، وبالكامل تقريرا، رواية ليبرمان لنفسه حول لخصية جماهيرية. لكن الخوف استبد بالنيابة لم تغلق في إثبات الاتهامات المنسوبة إليه في لائحة الاتهام! وذلك بالرغم عن، وإلى جانب، إقرارهم بأن «التهم لم يتصرف بصورة مقبولة وجديرة، حقا، لكن ليس كل إحقاق هو مخالفة وليس كل خطأ في التقدير هو عمل جنائي!» وسجل قضاة المحكمة، في حشيات قرارهم، انتقادات عديدة وحادة لما أسماه «قصورات التحقيق»، ومنها إجماع الشرطة عن التحقيق مع عضو الكنيست فاينا كيرشناوم، الأمانة العامة لحزب «إسرائيل بيتنا» (حزب ليبرمان)، ورفض النيابة العامة استدعاء زوجة السفير بن أرييه للإدلاء بإفاداتها أمام المحكمة وكذلك امتناع النيابة العامة عن تقديم الرواية التي عرضها بن أرييه خلال فحص جهاز الكذب (بوليوغراف) في أيلول ٢٠٠٩. أي قبل شهر واحد من تعيينه سفيرا في جمهورية أوكرانيا. باعتبارها «رواية تلقائية وأولية كان من الممكن أن يكون لها وزن جدي»، كما قال القضاة.

وأشار القضاة إلى أن بن أرييه لم يقل خلال إفاداته والتحقيقات معه سوى مرة واحدة فقط أنه أبلغ ليبرمان بأن «الورقة التي سلمه إياها مصدرها مواد حصل عليها من خلال منصبه سفيرا في لاتفيا، لكنه عاد وغير إفادته لاحقا مدعيا بأنه التزم الصمت خلال اللقاء (مع ليبرمان) ولم يكف عن مصدر معلوماته، واعتبر القضاة أن هذه «تشكل نقطة مركزية في الملف كله، ورغم أن النيابة العامة كانت تدرك ذلك إلا أنها اختارت عدم التحقيق مع بن أرييه بشأن التناقضات التي تضمنتها إفادته في هذا الشأن، وهو ما يمثل إهمالا فظيحا من جانب النيابة العامة!».

ووجه القضاة نقدا حادا للنيابة العامة حيال عدم إجرائها أي تحقيق مع

<sup>[1]</sup> وحذر ضابط إسرائيلي كبير من أن ما وصفه بـ «خطة فك الارتباط» المصرية مع غزة أصبحنا بكل بساطة، مسؤولين عن كل ما يحدث في غزة

<sup>[2]</sup> وحذر ضابط إسرائيلي كبير من أن ما وصفه بـ «خطة فك الارتباط» المصرية مع غزة أصبحنا بكل بساطة، مسؤولين عن كل ما يحدث في غزة

## متابعات

# علاقات مأزومة بين إسرائيل واليهود في الولايات المتحدة!

«إسرائيل تنظر إلى مواطنيها الذين هاجروا إلى أميركا على أنهم «خونة» \* الجيل الشاب من اليهود الأميركيين يعارض سياسة الاحتلال والاستيطان \*



الملياردير الأميركي البييني شيلدون أدلسون (الثاني من اليمين) خلال احتفال نظمته «الجالية الإسرائيلية - الأميركية».

وفي هكذا وضع، ليس عجيبا أن أسرا كثيرة تعتقد أن الأمر ليس خطيرا إذا تزوجت ابنتهم من طبيب يهودي.

وخلصت شميلوفيتش في مقالها إلى أن «تجاهل إسرائيل للواقع المتغير في أميركا لن يؤدي إلى تغييره. وإذا كانت دولة إسرائيل تعتقد فعلا أن الحفاظ على اليهودية في أميركا كقوة كبيرة وقوية هي مصلحة هامة لها، فإنه حان الوقت ليس فقط للسماح للإسرائيليين بالانتقال للسكن هناك من دون أن يشعروا أنهم خونة، وإنما البدء في التعامل معهم على أنهم كنز. لأنه في هذه المرحلة، فإن الإسرائيليين في أميركا، وليس اليهود الذي ولدوا هناك، هم الذين يحافظون على اليهودية».

وهناك جانب آخر في العلاقة بين إسرائيل وبين اليهود في أميركا والعالم عموما. وهو الجانب المتعلق بالأموال الطائلة التي يتبرع بها يهود العالم لإسرائيل، بينما لا توجد مساهمة كهذه من جانب أثرياء إسرائيل.

وقال رئيس مؤتمر اتحاد المنظمات اليهودية في أميركا الشمالية، روني دويك، إنه «يوجد هنا [في إسرائيل] نحو عشرة آلاف مليونير، لكن ١٠٪ منهم فقط يتبرعون بأكثر من ١٠٠ ألف شيكل في السنة، وهذا ربع ما هو متعارف عليه في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك اضطر القطاع المدني في إسرائيل، على مدار سنين طويلة، إلى الاعتماد على الإحسان اليهودي في العالم. ويعدى المجتمع اليهودي - الأميركي في السنوات الأخيرة أن النخبة الغنية في إسرائيل لا تستثمر بالشكل الكافي في مبادرات تجارية محلية».

وحذر دويك من أن «الجيل الجديد من الأميركيين، الذي يقرأ عن الأثرياء في إسرائيل، يتساءل لماذا يتعين الاستثمار في إسرائيل، وربما من الأفضل أن يستثمر في مجتمعاته هناك؟. واعتقد أنه محق. وحن الوقت لتتوقف عن التصرف كمتسولين والبده في إدارة علاقات متساوية وفي كلا الاتجاهين مع يهود العالم على أساس الاحتياجات المشتركة لجميعنا».

٧١٪ من اليهود غير المتدينين في الولايات المتحدة يتزوجون زواجا مختلطا، علما أن هذه النسبة كانت ١٧٪ في العام ١٩٧٠. كذلك تبين أن ربع اليهود الأميركيين هم ملحدون، وثلثين منهم لا يذهبون إلى الكنيس، وأنه في بيوت ثلث منهم تم وضع شجرة عيد الميلاد في كانون الأول الماضي.

وتناولت الدراسة قضية «كيفية الحفاظ على العلاقة بين اليهود - الأميركيين الشبان ودولة إسرائيل». وفي هذا السياق تمت الإشارة إلى كتاب من تأليف الصحافي بيتر بايرنت، الذي وصفته الصحيفة بأنه «أحد الأصوات اليهودية الشابة الهامة في أميركا». ورأى بايرنت، تحت عنوان «أزمة الصهيونية»، أن سياسة الاحتلال للأراضي الفلسطينية، إلى جانب التحققر المتواصل للديمقراطية، يتسبب بفقدان إسرائيل للجيل الشاب اليهودي في أميركا. لكن المؤسستين الحاكمتين في الولايات المتحدة وإسرائيل اعتبرتا أن بايرنت «معاد للسامية» ويهودي يكره نفسه».

وزارت مراسلة «يديעות أchronوت» في لوس أنجلوس، تسبيبي شميلوفيتش، أن التعامل مع بايرنت كان خاطئا «لأن كل من يعيش الواقع الأميركي، وليس في اليوتوبيا التي تُسوّق في إسرائيل، يعرف أنه هكذا هو الوضع تماما». وقد قال ٦٩٪ من اليهود - الأميركيين في استطلاع «بيو» إنهم «يشعرون بوجود علاقة عاطفية عميقة تجاه إسرائيل»، واعتبر ٤٠٪ أن «الرب منح دولة إسرائيل للشعب اليهودي». لكن ١٧٪ فقط يعتقدون أن سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والنساء في المستوطنات تصب في صالح إسرائيل.

وزارت شميلوفيتش أنه «خلفا للاعتقاد السائد في إسرائيل، فإن اليهود - الأميركيين يصوتون بشكل تقليدي وجارف للديمقراطيين. وباراك أوباما، الذي ربما يكون الرئيس الأكثر تعرضا للانتقادات من جانب اليهود - الأميركيين، حصل على ٧٢٪ من أصواتهم في الانتخابات التي جرت قبل عام، فاليهود - الأميركيون هم الليبراليون جدا في المواضيع الاجتماعية وتزايد معارضتهم للاتجاه الذي تسير فيه دولة إسرائيل.

ورأت مراسلة «يديעות أchronوت» في لوس أنجلوس، تسبيبي شميلوفيتش، أن التعامل مع بايرنت كان خاطئا «لأن كل من يعيش الواقع الأميركي، وليس في اليوتوبيا التي تُسوّق في إسرائيل، يعرف أنه هكذا هو الوضع تماما». وقد قال ٦٩٪ من اليهود - الأميركيين في استطلاع «بيو» إنهم «يشعرون بوجود علاقة عاطفية عميقة تجاه إسرائيل»، واعتبر ٤٠٪ أن «الرب منح دولة إسرائيل للشعب اليهودي». لكن ١٧٪ فقط يعتقدون أن سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والنساء في المستوطنات تصب في صالح إسرائيل.

ورأت شميلوفيتش أنه «خلفا للاعتقاد السائد في إسرائيل، فإن اليهود - الأميركيين يصوتون بشكل تقليدي وجارف للديمقراطيين. وباراك أوباما، الذي ربما يكون الرئيس الأكثر تعرضا للانتقادات من جانب اليهود - الأميركيين، حصل على ٧٢٪ من أصواتهم في الانتخابات التي جرت قبل عام، فاليهود - الأميركيون هم الليبراليون جدا في المواضيع الاجتماعية وتزايد معارضتهم للاتجاه الذي تسير فيه دولة إسرائيل.

# إسرائيل تمارس سياسة عنصرية تجاه أجنب غير يهود متزوجين من إسرائيليين!

**\* وزارة الداخلية الإسرائيلية تضع عراقيل كثيرة أمام منح الجنسية أو الإقامة للأجانب \***

**\* استحالة الموافقة على لم تشمل عائلات في إسرائيل يكون فيها أحد الزوجين من الضفة أو القطاع \***

وأكدت المحامية عادي لوستيفمان، التي تمثل منظمة حقوقية ومتخصصة في قضايا لم الشمل، أنه «في حالة العرب، حتى لو لم يكونوا من المناطق [المحتلة] فإن الأمور تستغرق وقتا أطول... وثمة مبرر للتدقيق الأمني، لكن المشكلة أن هذا التدقيق يشكل ذريعة لمماطلة متطرفة ومبالغ فيها، الأمر الذي يُعَسِّس المرشحين» لطلب الإقامة.

ويتعين على المرشحين، كخطوة أولى للتدقيق الأمني، تعبئة نموذج طويل يطلبون فيه ليس فقط بإطاعة تفاصيل حول أماكن معلم، تواجدهم في إسرائيل في فترات ماضية، تواجدهم في دول أخرى، زياراتهم لدول أخرى، وإنما يتعين على المرشحين أن يزودوا بتفاصيل كاملة عن جميع أفراد عائلاتهم، وبضمن ذلك الأشقاء والأصهار، وبين هذه التفاصيل أسماءهم الكاملة، اسم الأب والجد، عناوين، أرقام هويات وجوازات سفر وأرقام هوياتف. وتحول الوزارة هذه النماذج إلى جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك). وتقول الصحيفة إن الشاباك يميل إلى المماطلة لعدة شهور حتى يستكمل التدقيق في النماذج. وفي بعض الأحيان يطول ذلك لأكثر من عام.

وقال المحامي هشام شبايطة، من العيادة القانونية لحقوق الإنسان في جامعة تل أبيب، إن المواطنين من دول عربية، ليست مصر أو الأردن، لا يوجد أدنى احتمال بالحصول على مكانة في إسرائيل. وأضاف أنه «بخصوص الأردنيين، وبما أن معظمهم من أصل فلسطيني، فإنه إذا كان هناك قريب للعائلة من بعيد اعتقلته إسرائيل فإنه يتم رفض الطلب.

والحديث هناك عن حائل كبيرة جدا».

ولفتت المحامية لوستيفمان إلى أنه في الوقت الذي يماطل فيه الشاباك فإن المرشح يتواجد في إسرائيل من دون تأمين صحي أو تصريح عمل، أو ينتظر في هذه الأثناء في دولته. وأضافت أنه «أحيانا يعيش الأزواج في حالة انفصال لفترة طويلة. وفي حال كان الرزج أو الزوجة من المناطق الفلسطينية فإن لم الشمل يكاد يكون مستحيلا».

وكانت إسرائيل قد أصدرت أمرا احترازيا، في العام ٢٠٠٣، يمنع منح جنسية أو إقامة في إسرائيل للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم أنهم متزوجون من مواطنين عربي في إسرائيل. كذلك فإن وزارة الداخلية الإسرائيلية ترفض قبول أي طلب يقدمه رجال فلسطينيون دون سن ٣٥ عاما أو نساء فلسطينيات دون سن ٢٥ عاما، رغم استحالة الموافقة على طلبهم.

عليا لتجمع عرقى معين. لكن سياسة إسرائيل غير المألوفة هي أن هذا كل ما تقدمه، وهذا يقود إلى سؤال أوسع بكثير وهو هل قانون العودة هو قانون عنصري. وواضح أن وزارة الداخلية تضع الصعوبات، فهي لا تريدهم هنا. وهي ترى بنفسها أنها الحارس الذي يحرص على أن يكون هنا أقل ما يمكن من غير اليهود».

وقال المحامي يدين عيلام، المتخصص في قضايا الهجرة: «سألت مرة أندا ما يخل ووزارة الداخلية حول كيف يفسر حقيقة أن الوزارة تصر على ألا تتنازل حتى عندما يوضح القاضي لممثل النيابة العامة بأن القرار لن يكون لصالح الوزارة، وأجاب أن ما يهم الوزارة هو العامل الزمني، فإذا كان يتوقع أن تستمر الإجراءات سبع سنوات واستمرت عشر سنوات فإنه تكون بذلك قد ربنا ثلاث سنوات إلا يحصل خلالها أجنبي على مكانة في إسرائيل]. ولعل الزوجين يياسان وربما ينفصلان. وأنا أعرف أزواجا يُخسوا بعد أن سُمِّوا المماطلات». وتطرق مسؤول سابق في مديرية السكان وما زال مقربا من وزارة الداخلية حتى اليوم، من دون أن يذكر اسمه، إلى ضلوع يشاي في سياسة الوزارة. وقال إنه «على ما يبدو أنه لم يكن بإمكان يشاي وضع السياسة التي أرادها، أي عدم قبول غير اليهود بنتاتا، لأن وزارة العدل ما كانت تستطيع له بذلك، ولذلك فإنه وضع سياسة بواسطة عدم وضع سياسة. ومن السهل جدا القول لمكتب مديريةية السكان ما الذي تريده من دون تحديد سياسة».

#### تدقيق أمني مع العرب

واضح أنه في ظل هذه السياسة العنصرية في حالة المواطنين اليهود الذين يتزوجون من مواطنين أجنب، فإن التعامل مع المواطنين العرب الذي يطبلون الحصول على جنسية أو إقامة لأزواجهم من دول عربية، مثل الأردن أو مصر أو المغرب، أكثر من عنصري. وفي حال كان فلسطينيا فإن الموافقة على الطلب مستحيل.

وقالت «هارتس» إنه إضافة إلى المصاعب العادية التي تضعها وزارة الداخلية أمام الأزواج، مثل الإصرار على «شهادة استقامة»، «تصريح عزوبية»، وهي وثائق غير موجودة في مواطن الأزواج الأجانب، والمصاعب المالية واستئجار خدمات محامين، فإنه في حال كان الزوج «الأجنبي» عربيا يتعين عليه عبور تدقيق أمني شامل.

الإسرائيليون إلى أميركا يتحدثون العبرية بمستوى لغة أم، وأن هذه النسبة انخفضت لدى الجيل الثاني إلى ٥٧٪. وقالت تسميح «لم نخصص الجيل الثالث، لكن من الواضح أنه إذا كان هناك انخفاض في هذه النسبة لدى الأبناء، فإن الأرقام ستكون منخفضة أكثر بكثير لدى الأحفاد». كذلك تبين أن الزيجات المختلطة لدى الجيل الأول هي بنسبة ٧٪. وارتفعت بين الجيل الثاني إلى ١٧٪.

وتناول الاستطلاع تعريف المهاجرين الإسرائيليين لهويتهم. وقال ٨٣٪ من الذين يعيشون في أميركا منذ أقل من خمس سنوات إنهم «إسرائيليون»، ١٧٪ عرفوا أنفسهم بأنهم «إسرائيليون - أميركيون». وفي المقابل فإن ٥٥٪ من الذين يعيشون في أميركا منذ فترة تتراوح ما بين ١٠ - ٢٠ سنة عرفوا أنفسهم بأنهم «إسرائيليون». وبين أولئك الذين يعيشون منذ أكثر من ٢٠ سنة في أميركا عرف ٢٧٪ منهم أنفسهم بأنهم «إسرائيليون»، وعبت تسميح على ذلك بالقول إن «هذا يعني أن الهوية الإسرائيلية تتبدد مع مرور السنين».

لكن رؤساء «الجالية الإسرائيلية - الأميركية» عبروا عن رضاهم من نتائج الاستطلاع المتعلقة بالترام الإسرائيليين في أميركا تجاه إسرائيل. فقد قال ٧٢٪ إنهم يزورون إسرائيل مرة كل سنتين. لكن يتبين أن وتيرة مثل هذه الزيارات تتراجع كلما قضى الإسرائيلي فترة أطول في الولايات المتحدة. إلا أن المعطى الأهم بنظرهم هو أن ٨٣٪ قالوا إن مواقف المرشح للرئاسة الأميركية أو للكونغرس تجاه إسرائيل يؤثر على شكل تصويتهم.

غير أن ميلشطاين لفت، من الجهة الأخرى، إلى تعامل إسرائيل السلبى مع الإسرائيليين - الأميركيين، والذي يصل أحيانا إلى حد وصفهم بـ «الخونة». وقال «لم يابه بنا أحد في الماضي، والان ارتقينا درجة وأصبنا نازلين من إسرائيل وليس صاعدين إليها. كذلك فإن المجتمع اليهودي - الأميركي لا يتعامل معنا دائما، والنتيجة هي أن شريحة كبيرة جدا يحتاج شعب إسرائيل إليها ذهبت إلى الضياع. لا أحد يريد معانقتها وتبنيها».

وأضاف ميلشطاين «ندرك أن إسرائيل لا تريد تشجيع الهجرة منها، لكننا نريد ألا يروا بنا كنازليين وإنما كسفراء للدولة وكذخر إستراتيجي. ونريد أن تدرك إسرائيل أن التنكسر لنا لا ينسجم مع المصلحة الإسرائيلية وإنما العكس. فالدولة تقول لنا: لقد نزلتم من البلاد، فاذهبوا إلى الجيم. لكن إذا قالت إسرائيل للإسرائيليين - الأميركيين إنهم جنودها، فإن هنا سيتمحهم محفزا لمساعدتها. يوجد هنا أفراد يعملون في مجالات الهاي - تك والأعمال والطب والأكاديميا، وتجاهلهم هو أمر خاطئ، نحن كنز».

وأشار ميلشطاين إلى الفرق بين الإسرائيليين - الأميركيين واليهود الأميركيين. وقال إن «اليهودية في الولايات المتحدة هي ديانة والإسرائيلية هي قومية». ويقول اليهود في الولايات المتحدة: نحن أميركيون أولا وبعد ذلك نحن يهود. ولذلك يوجد انصهار بحجم هائل. وهم ينظرون إلى يهوديتهم على أنها ديانة وقسم كبير منهم لا يشعر بوجود علاقة بينه وبين إسرائيل. ونحن نشعر أننا إسرائيليون ويهود في الوقت نفسه».

#### «أزمة الصهيونية»

نشر معهد «غالوب» الأميركي استطلاعا، قبل أسبوعين، تبين منه أن ٧٧٪ من الأميركيين يعتقدون أن الديانات تفقد تأثيرها في الولايات المتحدة. وفي موازاة ذلك تشير دراسات واستطلاعات إلى أن عدد الملحدين في ارتفاع مستمر، وكذلك تأثيرهم على كافة مجالات الثقافة والحياة. وقالت «يديעות أchronوت»، في تقريرها إن تأثير ذلك على اليهود، الذين يشكلون نسبة ٢٢٪ من سكان الولايات المتحدة، «يكاد يكون قاتلا». من جهة ثانية، وفقا للصحيفة، كشف معهد «بيو» في تشرين الأول الفائت، معطيات حول المجتمع اليهودي - الأميركي، تبين منها أن

تدل معطيات واستطلاعات الرأي العام التي تجري بين اليهود في الولايات المتحدة، سواء اليهود - الأميركيين أو الإسرائيليين - الأميركيين (أي المولودين في إسرائيل وهاجروا إلى الولايات المتحدة)، على أن الجيل الجديد من الشبان اليهود يتعد عن اليهودية وعن إسرائيل لصالح الاندماج. وحتى الانصهار، في المجتمع الأميركي، الذي يمر في هذه الأثناء بتحولات اجتماعية كبيرة، أبرزها الابتعاد عن الدين. ويتبين، أيضا، أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو أحد أسباب ابتعاد الجيل الشاب، وخاصة بين اليهود الأميركيين، عن إسرائيل.

وفي إطار مؤتمر اتحاد المنظمات اليهودية في أميركا الشمالية، الذي يعقد مرة كل خمس سنوات في القدس، وعقد الأسبوع الماضي، تم تخصيص جلسة ناقشت أحوال الإسرائيليين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة سعيا وراء العمل والدراسة وبقوا هناك وأصبحوا مواطنين أميركيين. وقد أسس هؤلاء الإسرائيليين - الأميركيون مؤخرا منظمة أطلقوا عليها اسم «الجالية الإسرائيلية - الأميركية». وحذروا خلال جلسة المؤتمر من أن أبنائهم، أي الجيل الثاني من الإسرائيليين - الأميركيين، سيتعدون تدريجيا عن إسرائيل. ومن أن التخوف هو على الجيل الثالث، الأحفاد، الذي يتوقع أن ينحصر بالكامل في المجتمع الأميركي مع كل ما يترتب على ذلك من تبعات التحولات الجارية في المجتمع الأميركي. ولذلك كان عنوان هذه الجلسة «المورد الضائع».

وبيّن تقرير نشرته صحيفة «يديעות أchronوت» (٨،١١،٢٠١٣)، أن مؤسسي «الجالية الإسرائيلية - الأميركية» هم من المهاجرين الإسرائيليين الذين تمكنوا من جمع ثروة خلال معلمهم على مدار عشرات السنين الأخيرة في الولايات المتحدة، ويبدو أنهم مؤيدون لليمين الإسرائيلي، إذ أن ضيف الشرف في احتفال أقاموه في ذكرى تأسيس إسرائيل، هذا العام، كان شيلدون أدلسون، الملياردير الأميركي الذي يعتبر الداعم الأكبر لرئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتانياهو، وأحد أبرز ممولي الحملات الانتخابية للحزب الجمهوري ومرشحه في انتخابات الرئاسة الأميركية الأخيرة، ميت رومني. لكن هذه المنظمة لم نتجح حتى الآن في أن تجمع تحت لوائها جميع الإسرائيليين - الأميركيين، الذين يقدر عددهم ما بين نصف مليون إلى ٨٠٠ ألف مهاجر إسرائيلي.

#### «أحفادنا لن يكونوا يهودا»

عبر آدم ميلشطاين، وهو أحد مؤسسي «الجالية الإسرائيلية - الأميركية»، ولدیه ثلاث بنات، عن مخاوفه من المستقبل بالقول: «ارتكبنا خطأ كبيرا، لقد أرسلنا البنات إلى جهاز التعليم العام، وهكذا ابتعدن عن اليهودية. وادركنا فجأة أنه ليس فقط نحن أنفسنا لم نعد إسرائيليين، وبناتنا بالتأكيد لم تعدن إسرائيليات، وإنما أن أحفادنا المولودين في الولايات المتحدة لن يكونوا يهودا أيضا. واعتقد أننا تأخرنا في إدراك ذلك».

وأشار رئيس «الجالية الإسرائيلية- الأميركية»، شارون إيفن- حايم، إلى أنه قلق مما سيدخل للجيلين الثاني والثالث، معتبرا أن احتمال زواج ابنه من غير يهودية هو «أمر خطير جدا بالنسبة لي». وأضاف «لا أرى بنفسي يهوديا من دون إسرائيليتي، فأسرائيل هي مركز يهود العالم». ورأى أن انصهار اليهود في المجتمع الأميركي هو «تهديد كبير جدا، ومسؤولية منع حدوث هذا الأمر ملقاة علينا».

وقال مدير عام «الجالية الإسرائيلية - الأميركية»، ساغي بالشا، إن أولاده أصبحوا أميركيين «فهم يتحدثون باللغة الانكليزية غالبا، ويتحلقون بعيد ليلة جميع القديسين وعيد الميلاد، وعموما فإن الجيل الأول يتحدث ويقرأ ويكتب بالعبرية، والجيل الثاني يتحدث العبرية فقط، وهذا ليس دائما. لكنه لم يعد يقرأ ويكتب بالعبرية، والجيل الثالث يتحدث العبرية أبدا».

وتبين من استطلاع للرأي العام أجراه معهد الاستطلاعات الإسرائيلي «ميدغام» برئاسة الدكتورة مينا تسميح، وشمل ٣٢٦ شخصا بينهم ١٥٩٨ إسرائيليًا - أميركيًا و٧٦٨ يهوديًا أميركيًا، أن ٩٤٪ من المهاجرين



يواجه آلاف اليهود في إسرائيل سياسة عنصرية ضد أزواجهم في حال كانوا أجنب غير يهود. إذ تضع السلطات، ممثلة بوزارة الداخلية، عراقيل كبيرة أمامهم في الطريق نحو حصول أزواجهم على المواطنة أو الإقامة في إسرائيل، أو حتى في الحصول على تأشيرة عمل فيها. وتامل السلطات بذلك في أن يياس الأزواج إلى درجة تؤدي إلى فض علاقتهما. لكي تكون إسرائيل «ذات طابع يهودي». وتصبح هذه العراقيل أكثر شدة وصرامة في حال أراد المواطن العربي فيها الزواج من مواطنة من إحدى الدول العربية، لكن في حال الزواج من فلسطيني أو فلسطينية فإن لم الشمل داخل إسرائيل يصبح مستحيلا.

وذكر تقرير، نشرته صحيفة «هارتس» في نهاية الأسبوع الماضي، أن الكثيرين من الإسرائيليين المتزوجين من أجنب غير يهود، منذ سنوات، وأنجبوا أطفالا، يتعرضون لتنكيل السلطات، التي تتابع في الاشتباه في نوايا هؤلاء الأزواج وتتعامل معهم من خلال أنظمة تتميز باختلافها بين مكتب وآخر من مكاتب وزارة الداخلية.

وعموما، وفقا للصحيفة، فإن من يريد الحصول على الجنسية، وهو الأمر الأصعب، أو على الإقامة أو تأشيرة عمل، عليه أن يكون مستعدا «بإثبات صحة زواجه مرة تلو الأخرى، وأن تكون بحورته المستندات والوثائق المطلوبة منه، وحتى لو كان بعض هذه الوثائق لا يمكن استصداره أبدا في موطن الزوج أو الزوجة، وعليه أن يكون مستعدا بإضاعة أيام عمل كثيرة لغرض الانتظار ساعات طويلة في أروقة مكاتب الداخلية، وبعد كل ذلك يتعين عليه أن يصلي بالا تقع أوراقه لدى موظف يببالغ في الحرص على تنفيذ الأنظمة [العنصرية]. ومن المفضل أن يكون مقدم الطلب مثقفا وميسور الحال، وأن يستعين بمحام، وأن يكون قد وقع في غرام مواطن أميركي أو من أوروبا الغربية، وذلك فقط من أجل الحصول على معاملة أفضل ليس أكثر».

ولفتت الصحيفة إلى أنه «باستثناء قانون العودة [الذي يسمح بهجرة اليهود من جميع أنحاء العالم إلى إسرائيل والحصول على امتيازات واسعة]، فإن مجال الهجرة في إسرائيل ليس منظما من خلال قوانين، وإنما بواسطة أنظمة، تتغير من حين لآخر. ورغم أن زوجين من دولة أخرى، أحدهما غير يهودي والأخر يهودي، ويقرران الهجرة إلى إسرائيل بموجب «قانون العودة» ومعهما أولادهما، فإن جميعهم سيحصل على الجنسية الإسرائيلية بصورة أوتوماتيكية، إلا أنه عندما يقرر مواطن

## سياسة أوباما الساعية لتحقيق مصالحة مع العالم الإسلامي مُنيت بفشل ذريع

# الديمقراطية والإسلام على طرفي نقيض!

بقلم: أسلاف غولان (\*)

### حزب «البيت اليهودي» إلى أين؟!

يمكن أكثر من عام على الانقلاب السياسي والأيديولوجي الذي قادته الوزير نفتالي بينيت داخل حزب المتدينين- الوطنيين (المغال) التاريخي الذي تحول حالياً إلى حزب «البيت اليهودي». لذلك بات من الجدير بنا تفحص ماهية التغيير الذي طرأ على الأداة السياسية المركزية للجمهور الصهيوني- الديني في إسرائيل.

يمكن القول إن جوهر الانقلاب الذي أحدثه بينيت تمثل في الانتقال من الموقف القطاعي المؤيد لتعلم التوراة وفق صيغة روحانية معينة، والمحافظة على مؤسسات التعليم الدينية- الوطنية، إلى موقف تسلك وتعمل الصهيونية- الدينية بموجبه كيدخل حقيقي للأحزاب العلمانية في الدولة في تنافسها على الهيمنة السياسية.

وقد قوبل هذا «الانقلاب» بالترحيب من جانب غالبية الجمهور الديني- الوطني، الذي تلذذ منذ وقت بعيد إلى الارتقاء بمكانته داخل الدولة، من مجموعة فكرية منغلقة على نفسها وتقع في هامش المسكر، إلى مجموعة مركزية مؤثرة، ترتبط مباشرة بالبنخية القيادية في دولة إسرائيل.

ومن هذه الناحية، يبدو أن نفتالي بينيت، كرجل سياسي، أحسن ويحسن قراءة ما يدور في تفكير جمهور ناخبيه، وفي فهم تطويعه الجوهري العميق نحو الاندماج في قيادة الدولة.

ويمكن القول أيضاً إن بينيت، كإنسان وكرمز بالنسبة إلى جمهور كامل، جمع في شخصيته بصورة مدهشة، بين رجل الأمن ورجل الأعمال والنظر السياسي، مع الارتباط في الوقت ذاته وبشكل ملموس بالمجتمع العلماني في إسرائيل. وهذا يعني أن الرزيم الحالي للصهيونية الدينية يمثل من نواح عديدة حلم وتطلع الكثيرين من أبناء هذا الجمهور نحو شخصية طبيعية تماماً، تجسد نوعاً من (شخصية) الصابرا المتدين الوطني، والذي يشكل تطويراً لصورة الصابرا العلماني.

من جهة أخرى، فإن الصورة التي يجسدها نفتالي بينيت في شخصيته الكاريزمية تشكل أيضاً بلا شك، خاصة منظرية للمعسكر الحريدي- الديني القومي داخل قطاعه.

ويتلخى بينيت، بصورة واضحة ومقصودة، عن النموذج المسياني الذي طوره ورعاه الحاخام إبراهيم إسحق كوك (مؤسس وزعيم ما يسمى بالتيار المركزي البييني المتطرف في الصهيونية الدينية في أوائل الستينيات)، ولذلك فإنه (بينيت) يحول الجهد العام للصهيونية الدينية من السعي إلى تحسين وجه الدولة إلى السعي للعيش داخلها بصورة طبيعية وأقرب إلى العلمانية. وقد أثّر هذا التوجه الذي يشكل عملة واضحة للصهيونية الدينية من ناحية قيمها العرقية، حيث حظيت الكثيرين من حاخامي واتباع التيار الصهيوني- الديني، ومن ضمنهم الحاخام تسفي يسرائيل تان، والذي انتقدوا وهاجموا نفتالي بينيت بلهجة قاسية جداً. إن من الصعب تجاهل حقيقة أن هذه الانتقادات محققة وصحيحة מבدياً من ناحية تشخيص الموقف الأيديولوجي- الروحي للزعيم الحالي للصهيونية الدينية، والذي ابتعد كلياً عن الخط المسياني- الخلاصية التاريخي لحركة «غوش إيمنيون» وال مدرسة المركزية التي انبثقت منها هذا النهج الأيديولوجي القومي- الديني (المتطرف). صحيح أن نفتالي بينيت ما زال يتبنى ويؤيد فكرة «ارض إسرائيل الكبرى»، لكن هذه الفكرة لا تتبع لديه من العقيدة المسيانية التقليدية التي رمتها مدرسة «مركز هيراه» (مدرسة الحاخام كوك)، وإنما تقف وتتعتمد على مصادر أخرى.

ولعل هذه المسألة تحيل إلى احتمال حدوث انشقاق، في المستقبل القريب، داخل صفوف المعسكر الصهيوني- الديني، لا سيما وأن الجناح الحريدي- الديني- القومي في هذا المعسكر لا يمكنه باتاتا التسليم بالطريق التي اختار بينيت السير فيها، والتي تشكل من وجهة نظر هذا الجناح تراجعاً تاماً عن كل أفكاره ومعتقداته، بل وكفر حقيقي بكل ذلك، وهذا الشرخ يقتضي ظاهرياً، من سائر أطراف وأجنحة المعسكر الديني- القومي، مناقشة مسألة ما إذا كان حزب «البيت اليهودي» بزعامة بينيت قد ابتعد كثيراً عن الأيديولوجيا الأصلية والنهج التاريخي لتيار الصهيونية الدينية لجهة إلغاء الهوية الأصلية لهذا التيار، وتحويله أكثر فأكثر نحو هوية علمانية.

إن من الواجب طرح هذا السؤال، وذلك بالذات في ضوء النجاح الانتخابي المدهش الذي أحرزه هذا الحزب (حزب «البيت اليهودي») والذي يمكن حقا أن يشكل في المستقبل بديلاً سياسياً حقيقياً لحزب «الليكود»، في الصراع على زعامة دولة إسرائيل.

(\*) صحافي وباحث في شؤون الصهيونية الدينية. ترجمة خاصة. المصدر شبكة الانترنت.

بقلم: تسفي مارانيل (\*)

في الوقت الذي يستمر فيه تعاضد المد الإسلامي في الولايات المتحدة وأوروبا، وبينما تواصل المنظمات الجهادية من دون توقف صراعها العنيف من أجل فرض سلطة الله على العالم بأكمله، ما زال الرئيس الأميركي باراك أوباما يتمسك بانتهاج سياسته التصالحية تجاه الإسلام، على الرغم من الإخفاقات المستمرة التي منيت بها هذه السياسة.

في حديث أدلى به مؤخراً إلى صحيفة Levif الأسبوعية البلجيكية، قال الكاتب الجزائري الليبرالي بوعلام منصال، بأنه يشعر بالدهشة والذهول إزاء تنامي قوة الإسلام الراديكالي الأوروبي في العقد الأخير. وأضاف أن ذلك نابع حسب اعتقاده من ضعف أوروبا، التي تسلم بهذه الظاهرة، وفي الوقت ذاته، بسبب الجهود التي تبذلها الدول العربية والإسلامية ومؤسساتها الدينية، من أجل منع ذوبان المسلمين واندماجهم في المجتمعات الأوروبية والغربية، وذلك اعتقاداً منها بأنه يمكن بهذه الطريقة منع تسرب العصرية من الشتات العربي- الإسلامي في دول الغرب إلى العالم الإسلامي، ولذلك تدير المنظمات الإسلامية الراديكالية مواقع على الشبكات العنكبوتية بهدف استقطاب وتجنيد الشباب لتبني عقيدتها وأساليب عملها ومن ضمن ذلك أنشطة الإرهاب. وتمول دول عربية مثل السعودية وغيرها من إمارات ودول الخليج، بصورة مباشرة، أو بواسطة رجال أعمال أثرياء، إقامة مساجد ومراكز إسلامية في سائر أنحاء القارة الأوروبية. وفي الولايات المتحدة، التي ما زال المسلمون فيها أقلية صغيرة نسبياً، يبدو انتشار الإسلام الراديكالي أقل بروزاً، لكنه يتم بنفس الوتيرة التي ينتشر فيها في أوروبا وتعمل مئات المنظمات الإسلامية على نشر الإسلام الراديكالي في صفوف الجاليات المسلمة، ومن ضمن ذلك على الصعيد الإعلامي والقضائي، وتخوض نضالها ضد وسائل الإعلام والجهات التي تجرؤ على التعبير عن رأي انتقادي ضد تيارات الإسلام الراديكالي، متهمه إياها بأنها تعانين من «فوبيا الإسلام».

### استغلال قيم الديمقراطية

#### من أجل تقويضها

في المحاكمات التي جرت في الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية ضد مؤسسات عملت كشركات وهمية لنقل أموال لحساب منظمات إسلامية (مثل «بنك القوى» الذي عمل في سويسرا بإدارة أحد رجالات حركة «الإخوان المسلمين»، واتهم بنقل أموال لحساب منظمة «القاعدة»، وصندوق الأراضي المقدسة، الذي عمل في الولايات المتحدة- في العام ٢٠٠٨، واتهم بنقل أموال لحساب حركة «حماس» ككشف النفاق عن ضبط وثائق لحركة «الإخوان المسلمين» تتضمن استراتيجيات عمل الحركة في الغرب. وقد تبين من خلال هذه الوثائق أن حركة الإخوان تخطط للسيطرة على أوروبا والولايات المتحدة عن طريق تقويض أنظمتها من الداخل. وذكر في الوثائق أيضاً أنه يتعين على أعضاء الحركة استغلال القيم الديمقراطية في تلك الدول بغية تجنب كشف أهدافهم في وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية، والعمل من أجل التغلغل تدريجياً في سائر أذرع ومؤسسات الحكم، وقد نشرت وسائل إعلام أميركية مؤخراً أسماء موظفين حكوميين مسلمين مقربين من حركة «الإخوان المسلمين» يعملون حالياً في مؤسسات حكومية مختلفة، ومن ضمن ذلك أجهزة أمنية حساسة. كذلك تعمل في الولايات المتحدة أعداد متزايدة من المدارس (الإسلامية) والتي تقبل في صفوفها التعليمية تلاميذ من ديانات أخرى، وذكر تقرير نشر مؤخراً أن إحدى المدارس الإسلامية في مهناتن قررت ابتداء من العام الدراسي المقبل، جعل تعليم اللغة العربية الرأسي لتلاميذها، مثل العلوم والموسيقى.

هناك في الفترة الأخيرة حركة صحوة إسلامية متزايدة وملموسة في سائر أنحاء العالم، يخلط فيها الشعور لدى المسلمين بالإحباط وخيبة الأمل من العصرية في الوقت ذاته بالشعور بأن مبادئ الشريعة التي يتربون عليها منذ نعومة أظفارهم تصادم مع الواقع الذي يعيشون فيه، واقع التخلف الاجتماعي والاقتصادي والعلمي الذي ما زال يسود في الدول العربية والإسلامية. من هنا، ربما يمكن فهم جذبية الشركات الإسلامية الراديكالية كمنظمة «القاعدة» وأمثالها، والتي تجد مرتعاً خصباً لها في هذا الواقع، وكذا طروحاتها القائلة بأن العودة إلى الحياة المستندة على مبادئ الشريعة الإسلامية، هي الكفيلة فقط باستعادة مجد الإسلام وماميهِ التليد.

### أوباما والتمسك

#### بسياسيته الفاشلة

لقد أثار الرئيس الأميركي باراك أوباما التناقض عن تنامي قوة وتأثير هذه الظاهرة العالمية المركزة على أسس وعناصر دينية وسياسية واقتصادية وسيكولوجية عميقة، وشرع فور توليه لمهام منصبه بحملة مصالحة مع العالم الإسلامي، والتي ما انفكت تشكل، رغم فشلها المستمر، أساساً لسياسته، والتي تجلت في مظهرها الأخير في سعيه للتوصل إلى تفاهم مع إيران حول برنامجها النووي.

ففي الخطاب الرئاسي الأول الذي ألقاه عند تسلمه لمنصبه في كانون الثاني من العام ٢٠٠٩، قال أوباما إن شهر زار أوباما كلاً من أنقرة والقاهرة لعرض رؤيته أمام الدول الإسلامية. ولعل من المفيد أن نقتبس هنا المقطع التالي من خطابه في جامعة القاهرة، في حزيران ٢٠٠٩: «لقد أتيت إلى هنا، إلى القاهرة، للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، استناداً

إلى المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، واستناداً إلى حقيقة أن أميركا والإسلام لا يتناقضان ولا يجب أن يكون هناك تنافس فيما بينهما، بل العكس هناك مبادئ وقواسم مشتركة قوامها العدل والتقديم والتسامح والكرامة لكل إنسان».

### الديمقراطية والإسلام

#### على طرفي نقيض

غير أن كل مسلم يعلم تماماً أنه لا صحة لهذا الكلام، فالديمقراطية والإسلام متناقضان من حيث الجوهر، وإن الكلمات الجميلة والرائنة لن تغير الوضع. وفيما تركز الديمقراطية على نظام الانتخابات البرلمانية، وعلى سنن القوانين والتشريعات من قبل الإنسان، فإن الشريعة الدينية تقضي بصورة قاطعة مانعة أن الله هو المشرع الوحيد الذي لا شريك له. فضلاً عن ذلك فإن الشريعة الدينية تحظر أيضاً إقامة أحزاب سياسية تتنافس في الانتخابات الديمقراطية. ولعل ذلك هو السبب في امتناع حركة «الإخوان المسلمين» (في مصر) عن إقامة حزب سياسي، سوى بعد الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، وحين فعلت ذلك كانت غايتها الاستيلاء على السلطة «بطريقة ديمقراطية»، في ظل انعدام أية إمكانية أخرى أمامها. ولذلك أيضاً لا يوجد في السعودية وقطر، اللتين تركزت السلطة فيهما على قوانين ومبادئ الشريعة الإسلامية، برلمان منتخب وإنما مجلس شورى، وهو مؤسسة إسلامية تقدم المشورة للحاكم الذي يعين هذا المجلس. صحيح أنه حدث تطور في العديد من الدول العربية، وأقيمت برلمانات في غالبيتها، غير أن الحديث يدور على أنظمة ديكتاتورية شبه علمانية، أقيمت نتيجة لانقلابات عسكرية، تشكل البرلمانات فيها مجرد واجهة للنظام للتظاهر أمام الغرب بوجود ديمقراطية في هذه الدول.

في أعقاب أحداث ما يسمى بـ «الربيع العربي» أطيح بعدد من الحكام الديكتاتوريين وأجريت انتخابات برلمانية ورئاسية، لكنها أدت في مصر وتونس إلى فوز ومعود «الإخوان المسلمين» إلى سدة الحكم، والذين حرص الغرب على وصفهم بـ «أحزاب إسلامية معتدلة»، وذلك على الرغم من أن حركة «الإخوان المسلمين» هي التي أرست أسس انتشار الإسلام الراديكالي في القرن العشرين، وتفرغت عنها العديد من المنظمات والحركات الجهادية الساعية إلى إقامة نظام خلافة إسلامية جديد.

علاوة على ذلك، فقد تحدثت أوباما في خطابه عن مبادئ وقيم سامية تربط الديمقراطية والإسلام، كالعقل والتقدم والاحترام والتسامح، في الوقت الذي يعتبر فيه الإسلام نفسه أسماً من سائر الديانات الأخرى، ويضع المرأة في مكانة متدنية، ويفرض عقوبة الإعدام على المرتد عن الدين الإسلامي ويطبق عقوبات جسدية قاسية. صحيح أنه طرأ تقدم في الدول العربية، ولم تعد الشريعة الدينية مطبقة بأكملها، ومع ذلك فإن المبادئ والتعاليم الأساسية للإسلام لم تتغير، وليس هناك، حتى الآن، من جرح على تقديم أو اقتراح تفسير أقل تشدداً، يستند إلى «الجهاد» الذي تقتضيه التغييرات التي طرأت على المجتمعات الإنسانية بمرور الوقت، وذلك من أجل موازنة قواعد وتعاليم الشريعة الدينية للعصر الحديث، فقد حظر مثل هذا «الجهاد» منذ القرن الحادي عشر. ويشار في هذا السياق أيضاً إلى أن غالبية المواطنين في الكثير من الدول العربية ما زالت تؤمن بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، وإن بدرجات متفاوتة.

### تغيير في المصطلحات

تضمنت سياسة أوباما في شأن التصالح مع الإسلام تغييراً له دلالات معنوية مهمة. ففي نيسان ٢٠١٠ أعلن «البيت الأبيض» أن الولايات المتحدة ستستجيب من الآن فصاعداً استخدام مصطلحات من قبيل «إسلام متطرف» وإسلام أصولي»، وأنها ستكتف عن التعامل مع أعضاء المنظمات الإسلامية (الإرهابية) الراديكالية بمصطلحات دينية. بعد ذلك أعلن جون فرنان، نائب مستشار الأمن القومي الأميركي، والمسؤول عن ملف مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض (والذي يشغل حالياً منصب رئيس وكالة المخابرات الأميركية CIA) بأنه لا يجوز وصف أعضاء الولايات المتحدة بمصطلحات مثل «الجهاديين» أو «الإسلاميين»، ذلك لأن الجهاد يعتبر فخاً مقدساً ومبدأ مشروعاً في الإسلام، غايته تطهير الإنسان أو الجماعة. وبالفعل فقد توقفت الإدارة الأميركية عن استخدام مثل هذه المصطلحات في سياق تطرقها للإرهاب الإسلامي، على الرغم من أن هذه المنظمات لا تكف عن الإعلان بأنها تعمل باسم الإسلام، وقد صدرت توجيهات الملأمة في هذا الصدد، في إطار نشرة توجيهية وزعت على مختلف أجهزة الاستخبارات ومكافحة الإرهاب الأميركية.

كذلك، فقد اقترح الرئيس أوباما إجراء حوار مع «حركة طالبان» في أفغانستان، والتي تعتبر من أكثر الحركات الجهادية تطرفاً وتمسكاً بتطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها. وقد اعتبر اقتراح أوباما من جانب رئيس أفغانستان (حامد كرزاي)، بمثابة تعبير عن ضعف غير أن هذا الحوار (مع حركة «طالبان») فشل قبل أن يبدأ، على الرغم من موافقة دولة قطر على فتح مكتب للحركة في الدوحة.

### الولايات المتحدة و«الإخوان المسلمون»

لكن يبدو أن الفشل الأكبر الذي مني به الرئيس أوباما حدث بالذات في مصر، حيث بذلت الولايات المتحدة جهوداً ومساعدات مكثفة من أجل دعم ومساندة «الإخوان المسلمين» المصريين. ففي الرابع من شهر شباط ٢٠١١، أي قبل عدة أيام من الإطاحة بالرئيس مبارك، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»

في تقرير لها أن من الواضح للبيت الأبيض، الذي رغب في تخنية الرئيس مبارك، بأن الحكومة المقبلة في مصر، ستشمل في صفوفها «الإخوان المسلمين». كذلك أعلنت وزيرة خارجية أوباما، هيلاري كلينتون، في مؤتمر عقد في بودابست في ٣٠ حزيران ٢٠١١، أن الولايات المتحدة قررت توسيع اتصالاتها وعلاقتها مع حركة «الإخوان المسلمين»، وقالت موضحة إنه في ضوء التطورات في الساحة السياسية المصرية، والتي لا بد من أخذها في الحسبان، فإن للولايات المتحدة مصلحة في إجراء حوار مع سائر القوى والأحزاب السياسية المؤيدة للسلام والملتزمة بنبذ العنف، تمهيداً للانتخابات البرلمانية والرئاسية المزمع إجراؤها في مصر. ولذلك «نحن نرحب بالحوار مع أعضاء حركة الإخوان المسلمين الراغبين في الحوار معنا»، وكانت الولايات المتحدة قد أقامت، في الماضي أيضاً، علاقات مع حركة «الإخوان المسلمين»، ففي خمسينيات القرن الماضي، اعتقدت وكالة المخابرات المركزية الأميركية أنها تستطيع تجنيد حركة «الإخوان المسلمين» في صراع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي «المحدد»، واستقبل الرئيس أيزنهاور في مكتبه وفداً من «الإخوان المسلمين» برئاسة سعيد رمضان، مساعد مؤسس الحركة حسن البنا.

وفي كانون الأول ٢٠٠٩، صرحت مديرة شعبة مصر في وزارة الخارجية الأميركية نيكول شمبين، في مقابلة مع صحيفة «المصري اليوم»، بأن الولايات المتحدة تجري حواراً مع «الإخوان المسلمين» في مصر، لكنها رفضت الكشف عن فحوى المحادثات، وعموماً فقد وجه الرئيس أوباما، في أعقاب الإطاحة بالرئيس مبارك، جل اهتمامه نحو «الإخوان المسلمين»، اعتقاداً منه، كما يبدو، بأنهم يشكلون قوة سياسية ذات شأن وأهمية في المجتمعات المصرية العربية وتعتبري آخر عن رغبته في المصالحة مع الإسلام وفتح صفحة جديدة. وعلى ما يبدو فقد اعتقد أوباما أيضاً أن «الإخوان المسلمين» يتمتعون بقوة وتأثير، ولا سيما في ضوء معلومات أشارت إلى أن المجلس العسكري الأعلى في مصر أجرى خلال الأشهر الأولى بعد تنحي مبارك، حواراً سرياً مع قادة حركة «الإخوان المسلمين».

لقد أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة و«الإخوان المسلمين» علاقة علنية وجزءاً من حوار الولايات المتحدة مع «مصر الجديدة»، في أعقاب التصريح المذكور لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، وقد كثرت، بعد أقوالها، الأخبار والتقارير في وسائل الإعلام المصرية، والتي تحدثت عن الدعم السياسي، وحتى المالي، الذي يقدمه الرئيس أوباما لـ «الإخوان المسلمين» في مصر.

وبعد انتخاب رجل الإخوان، محمد مرسي، رئيساً لمصر، عززت السفارة الأميركية في القاهرة أن بترسون، هذا الاعتقاد عبر العديد من التصريحات المؤيدة لمرسي، والتي أدت إلى ردة فعل سلبية في صفوف الجمهور المصري، عبرت عن نفسها في تظاهرات احتجاجية في أثناء زيارة هيلاري كلينتون للقاهرة في تموز ٢٠١٢، كما رفض عدد من نشطاء الحركات الثورية الالتقاء معها، احتجاجاً على دعم وتأييد الولايات المتحدة لـ «الإخوان المسلمين».

وقد عبرت الإدارة الأميركية علناً عن تأييدها للرئيس مرسي متجاهلة خطواته الرامية إلى إقامة ديكتاتورية إسلامية، وعلى الرغم من ازدياد المعارضة ضده في الشارع المصري، وفي أعقاب المظاهرات الضخمة التي جرت في ٣٠ حزيران (٢٠١٣) وما أتت إليه من عزل واعتقال للرئيس مرسي من جانب المجلس العسكري المصري الأعلى في الثالث من تموز، أدلى مسؤولون أميركيون بتصريحات فهم منها أن إدارة أوباما غير راضية عن اعتقال مرسي، غير أن الإدارة الأميركية امتنعت في الوقت ذاته عن القول بأن عزله واعتقاله يشكل انقلاباً عسكرياً، الأمر الذي كان من شأنه أن يلزم الإدارة بالتوقف التام عن تقديم مساعدات لمصر.

ومع ذلك، قرر الرئيس أوباما بعد تردد استمر بضعة أسابيع، اتخاذ إجراء يقضي بإرجاء تحويل جزء من

المساعدات العسكرية، التي كانت السلطة الجديدة في مصر في حاجة ماسة إليها من أجل التصدي للحركات الاحتجاجية الواسعة التي شرع بها «الإخوان المسلمون» وأنصار الرئيس المعزول مرسي، ومن أجل مواجهة العمليات الإرهابية «الإسلامية» المتصاعدة في شبه جزيرة سيناء، وقد رأت القاهرة في قرار أوباما إهانة وإساءة لحليف مخلص للولايات المتحدة طوال عشرينات السنين، وهو ما أدى أيضاً إلى تصاعد المشاعر المعادية لأميركا في الشارع المصري، فيما اضطرت الحكومة المصرية إلى الاعتماد على السعودية ودول الخليج فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية، وألمحت أيضاً إلى أنها ستدرس إمكانية ابتعاد أسلحة من روسيا والصين.

وعلى ما يبدو فإن جولة وزير الخارجية الأميركي جون كيري، الأخيرة، والتي زار خلالها عدداً من دول المنطقة، لم تساهم في استعادة ثقة العديد من الدول العربية بالولايات المتحدة الأميركية.

### السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

#### تساهم في زيادة عدم الاستقرار الإقليمي

يبدو أن إدارة الرئيس أوباما عملت ضد مصالحها، فالنظام الجديد في مصر يخوض حرباً ضد «الإخوان المسلمين» الذين يمثلون الإسلام الراديكالي- وهو ما يفترض أن يكون مصلحة أميركية- كما أنه يبدي اهتماماً بإقامة علاقات وطيدة مع دول الغرب، والتي تدير ظهرها له حتى الآن، وما لا شك فيه أن السياسة الأميركية في هذا السياق، ساهمت وتساهم في زيادة اندماج الاستقرار في المنطقة، في الوقت الذي تجد فيه حليفات واشنطن مثل السعودية ودول الخليج صعوبة في فهم نوايا إدارة الرئيس أوباما، ويضاف إلى كل ذلك، طبيعة الحال، امتناع أوباما عن اتخاذ موقف حازم تجاه النظام السوري.

ويمكن الافتراض أن خطوة أوباما القادمة في اتجاه مصالحة العالم الإسلامي ستعمل في التوصل إلى اتفاق واهن مع إيران بشأن برنامجها النووي، والذي لن يحول دون مضي طهران قدماً في مشروع التسلسل الذري، ومثل هذا الاتفاق لن يكون قطعاً مريضاً بالنسبة إلى إسرائيل والسعودية وباقي دول الخليج، أو حتى بالنسبة إلى مصر وتركيا، وعلى الأرجح فإن مثل هذا الاتفاق سيطلق سباًقاً للتسلح النووي في الشرق الأوسط، مما سيشكل خطراً ليس على هذه المنطقة وحسب، وإنما على العالم بأسره.

ويمكن القول أن أوباما، والذي واصل طوال سنوات ولايته إتباع سياسة تصالحية مع العالم الإسلامي، تسبب في إثارة موجة عداء جديدة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ومنس بأقرب حلفاء واشنطن في المنطقة وكل ذلك بانتظار التوصل إلى «تسوية» مع إيران، يمكن أن تجر المنطقة بأكملها إلى حرب شاملة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي الدوافع الحقيقية لسياسة أوباما؟ هل يعبر بذلك عن تخوف جمهور ناخبيه من الإقدام على مغامرات عسكرية جديدة بعد التورط والإخفاقات التي منيت بها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان؟ هل يعتقد (أوباما) حقاً أنه يمكن إجراء حوار مع الدول العربية والإسلامية والتوصل إلى تسويات عن طريق سياسة المصالحة والدبلوماسية، تغيير صورة الولايات المتحدة التي رسمها المسلمون لأنفسهم؟ هل تراجعت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بعدما نجحت الولايات المتحدة في إيجاد مصادر بديلة لاستخراج النفط والغاز، وبالتالي قلت تبعيتها لمصادر النفط في المنطقة، ولم تعد ترى ضرورة في الاستثمار في تأمين طرق إمدادات النفط؟ إنها أسئلة مهمة لم تجد بعد إجابة شافية عليها.

(\*) سفير إسرائيل الأسبق في مصر، ترجمة خاصة، س. عياش، المصدر: موقع المركز المقدسي لشؤون الدولة والشؤون العامة.

### صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»



# الخارطة السياسية في إسرائيل

## انتخابات 2013

# برهوم جرابيسي

## عن إرث الزعيم الروحي لحركة «شاس» الحاخام عوفاديا يوسف

# تكريس الصبغة الأشكنازية للجمهور الشرقي المتدين!

بقلم: دافيد شاشا (\*)

يتعين علينا الآن أن نبدأ في تقييم ومراجعة الإرث الذي تركه الحاخام عوفاديا يوسف (الزعيم الروحي لحركة «شاس» الدينية الشرقية الذي توفي مؤخرا). ولعل من المؤسف أن فيض الكلام الذي قيل وكتب منذ وفاته لم يتضمن ما يعبر عن وجهة النظر الشرقية فيما يتعلق بسيرة حياة الحاخامية (الدينية).

أود في هذا المقال اقتراح عدد من النقاط للتفكير تتعلق بالتراث والتقاليد اليهودية الشرقية. ومما لا شك فيه أن الحاخام يوسف منم بصورة لافتة للنظر بمخزون هائل، وموسوعي، من المعرفة ذات الصلة بالشريعة الدينية اليهودية، وعلى الأرجح لن يظهر منافسون له من حيث عمق وسعة وغزارة ما أنتجه من مؤلفات وكتب فقهية في شؤون الدين. وبطبيعة الحال، فقد تمثل إنجازاه المهم الآخر في تأسيس حزب «شاس»، الذي سعى إلى تمثيل مصالح اليهود الشرقيين في إسرائيل وإلى الدفاع عنها. بعد عقود طويلة من الإقصاء الثقافي والتمييز والغبن الاجتماعي.

هذان هما الإنجازات الرئيسيان للحاخام يوسف في سيرة حياته الطويلة.

فغزارة مؤلفاته وإصداراته الفقهية الدينية تدل على جذوره في مدرسة «فورات يوسف» الدينية، وعلى الكيفية التي قوضت بها طريقة التعليم في هذه المدرسة التقاليد السفارادية الشرقية المتحلقة بالقيم الإنسانية الدينية. وقد تبنت مدرسة «فورات يوسف»، في الواقع، التقاليد الشرقية الكلاسيكية التي تطلع بصورة عامة موقفا دينيا أقل تشددا وصرامة من نظيرتها الأشكنازية. غير أن فلسفة هذه المدرسة أهملت التعليم العام.

وجدير بالذكر أن الحاخام عوفاديا يوسف دعي في العام ١٩٤٧ لترؤس المحكمة الدينية في مصر، بعدما تعذر على الحاخام الرئيس (ليهود مصر) حايم ناحوم أفندي مواصلة الاضطلاع بمنصبه من جراء فقدانه للبصر. ويشير متتبعون لسيرة حياته إلى أن الحاخام يوسف وجد أن التزام يهود مصر الديني كان «ضعيفا للغاية»، وبشكل ذلك نقطة حاسمة في محاولتنا الرامية لفهم الحاخام يوسف بصورة أفضل، وكذا الطريقة التي فهم بها (هو ذاته) اليهودية التوراتية.

وكما بين مقال أفيراما غولان في صحيفة «هارتس» (والذي دعت فيه قراءها إلى تذكر الحاخام يوسف كرجل دين ثوري وليس كـ «مهرج») فقد كانت «الثورة» التي قادها ثورة فقهية (دينية) في جوهرها. ويعني «الفقه» هنا التأكيد الاستحواذي على أدق تفاصيل القوانين والأعراف الدينية. فألاف الأسئلة والأجوبة التي نشرها الحاخام يوسف تركز على هذه التفاصيل الصغيرة، وتقدم المشورة للقرء بشأن كيفية تطبيقها. ويبين كتاب يعقوب يدغار، الرابع، حول التقليديين في إسرائيل- وهم في غالبيتهم الساحقة من اليهود

الشرقيين- النتيجة المباشرة لهذا الوضع. وكما يظهر يدغار بوضوح، من خلال المقابلات الكثيرة التي أجراها مع يهود شرقيين، والذين تحدثوا عن الكيفية التي يفهمون ويجسدون بها يهوديتهم، فإن معظم الشرقيين في إسرائيل ما زالوا يعيشون في تخبط ولبلة وصراع فيما يتعلق بهويتهم، ويشعرون بأنهم مهددون في ضوء النزعة المحافظة لدى المؤسسات الدينية. ولعل الحقيقة المهمة والمثيرة في شكل خاص، في هذا السياق، تتمثل في أن هؤلاء الشرقيين لا يفقهون شيئا فيما يتعلق بالتراث الأدبي للماضي الشرقي، وهم منقسمون الآن بين فئات وطوائف مختلفة، بناء على الفرضيات الأساس والمفاهيم الأشكنازية التي تبناها وتعمل بتهيئتها حركة «شاس»، والتي تهيمن في الوقت ذاته على الكتابات والمؤلفات الفقهية (الدينية) للحاخام يوسف. وفي هذا الصدد فإن الأجدنة السائدة حاليا (في المدارس الدينية الشرقية) هي أجدنة المدارس الدينية الأشكنازية (الليتوانية)، والتي تتجاهل كليا التراث الفكري والعلمي والفلسفي الغني والرحب لليهود الشرقيين. بالإضافة إلى ذلك هناك التوجه القومي الصهيوني، الذي يصل إلى دروته في راديكالية الحركة الاستيطانية، والذي تبناه كثيرون من الشرقيين التقليديين.

وعموما، فإن الإسرائيليين الشرقيين التقليديين يرون في الصهيونية الدينية نموذجا يجدر الاقتداء به، ويواصلون البحث عن طريقهم في «تدوير زوايا» دينية- توراتية، غير أن رجالات الدين الذين يمثلون حركة «شاس» يعتقدون أن مثل هذه الطرق المختصرة غير منطقية، وقد امتدح الحاخام عوفاديا يوسف من جهته ما أسماه بـ «نهج أرض إسرائيل» كوسيلة لتوحيد وجمع صفوف كل اليهود في إسرائيل، وهو موقف مثير للجدل، ذلك لأنه يؤكد على تفوق وأفضلية التقاليد التي أرساها الحاخام يوسف كارو- في كتابه «شولحان عרוخ» والذي جمع فيه جميع الفرائض والفتاوى اليهودية- على التقاليد الأشكنازية- وهو أمر لا يقبل به المتدينون الحريديم- كما أنه يرفض ويقتدي في الوقت ذاته الإطار الأوسع للمفهوم الديني الإنساني.

لقد نجح الحاخام يوسف، بصورة عامة، في فرض مفاهيمه ووجهات نظره فيما يتعلق باليهودية الشرقية على جمهور اليهود الشرقيين في إسرائيل. وفي هذا السياق، فقد سعى الحاخام يوسف، حين دعا إلى «إعادة المجد التليد»، إلى تقويض ونسف ثقافة اليهود الشرقيين الذين كتبوا الشعر والفلسفة، وكل ما يعتبره اليهود المتدينون، الأرثوذكس، شوؤنا «دنيوية»، ومن هنا لا غرابة في أن السياق الفكري والثقافي الرحب للتقاليد الشرقية الكلاسيكية وكل ما لها من تراث لم يجد له مكانا في نهج وبرامج حركة «شاس»، بزعامة الحاخام يوسف. ولعل السر الخفي لطاهرة «شاس» يكمن في صلات الكثيرين من قادتها مع مدرسة «فونيباج»، وهي مؤسسة دينية (ليتوانية) أشكنازية تتبنى نهجا صارما

ومتشددا، أسسها الحاخام (الأشكنازي المتوفي) اليعازار شاخ، والذي تحدثت مقالات الرثاء التي كتبت بعد وفاته عن أنه (أي الحاخام شاخ) هو المؤسس الحقيقي لحركة «شاس». هذه الحقيقة، ظهرت بجلاء في العام ١٩٩٦، حين صرح الحاخام شاخ قائلا إن الشرقيين ليسوا ناضجين بصورة كافية من أجل تزعم وقيادة حزب سياسي. ويشار في هذا السياق إلى أن الكثيرين من قادة حزب «شاس» تلقوا تعليمهم وتربيتهم في مدارس ومعاهد دينية أشكنازية، ومن هنا فإن وجهة النظر الحريدية التي اكتسبها في تلك المدارس هي التي قادت ووجهت حزب «شاس»، وهي التي أرسيت رؤيته اليهودية. وما زال التصادم بين التقاليد الدينية الشرقية وبين الأصولية الأشكنازية الأرثوذكسية، يشوه الثقافة الشرقية لحركة «شاس»، صحيح أن لحركة «شاس» وأعضائها لونا شرقيا معينيا، غير أن هذه الهوية سطحية للغاية. ومن ناحية عملية فإن يهودية «شاس» مرتبطة بوشائج راسخة ومتينة بالأجندة الأشكنازية الحريدية، باستثناء فوارق طفيفة فقط في مواضيع شكلية.

وقد اتضح بمرور الوقت أن موقف الحاخام عوفاديا يوسف فيما يتعلق بالمسألة العربية والنزاع الإسرائيلي-السلطيني بات هامشيا وغير ذي شأن، وذلك عندما انزاحت حركة «شاس» بصورة حادة نحو المعسكر الحريدي- اليميني. صحيح أن الحاخام يوسف أبدى، في الماضي، مواقف وأراء تعبر عن استقلالية وشجاعة تجاه المسائل المرتبطة باتفاقيات السلام والحلول السلمية للنزاع، غير أن مواقفها تطورت فيما بعد في اتجاه مختلف. وقد أدلى الحاخام يوسف (في السنوات الأخيرة) بالعديد من التصريحات والأراء، التي تنم عن تطرف قومي، بعيد

## استقلال بعد ثمانية أعوام في منصبه

# عوفر عيني كان رئيسا لاتحاد النقابات وصديقا لكبار أصحاب العمل!

\*عيني تولى منصبه خلفا لعمر بيرتس في العام ٢٠٠٥\* خلال سنوات عمله أظهر تقاربا كبيرا مع كبار أصحاب العمل واتحاد الصناعيين \*خاض معارك في القطاع العام وفي الوقت ذاته تنكّر للقطاع الخاص\*

كتب: ج. ب.

أعلن رئيس اتحاد النقابات العامة الإسرائيلية -الهستدروت- عوفر عيني أنه يعتزم مغادرة منصبه في شهر شباط المقبل، بعد أن أمضى ثمانية سنوات في، وادعى أنه استفد طاقاته في الهستدروت، ويريد الخروج لحياة خاصة، إلا أن عيني الذي من المفترض أن يكون «النقابي رقم ١» فرض نهجه الكثير من علامات السؤال والاستفهام، حول مصداقية قيادته للعمل النقابي وحقوق العاملين، في الوقت الذي تكشف في كثير من الأحيان مدى علاقته الوطيدة مع كبار أصحاب العمل في إسرائيل، وإهمال العاملين في القطاع الخاص وحقوقهم.

وعلى مر سنوات وليته قيل الكثير عنه، مثلا أنه أبرم سلسلة اتفاقيات وصفقات ذات طابع «نقابي» من وراء الكواليس انعكست عليها علاقته هذه، فهو «المهاجم للعبيد» في وجه الحكومة، صاحبة القطاع العام، وكان مشلول الحركة، أصم أبكم، في كل ما يتعلق بالقطاع الخاص، الذي خرم منذ سنوات طوال من أية علاوة غلاء أو اتفاقيات عمل جماعية، ولهذا باتت الاتفاقيات الخاصة في السائدة في القطاع الخاص.

### من هو عيني

ولد عوفر عيني في العام ١٩٥٨، في مدينة بئر السبع، وفور إنهائه الخدمة العسكرية الإلزامية، في نهاية سنوات السبعين من القرن الماضي، انتقل للعمل في سلطة الضريبة في منطقة الجنوب، وبعد فترة قصيرة، انتخب عضوا في نقابة موظفي الضريبة في الجنوب، وأيضا بعد ذلك بفترة قصيرة بات رئيسا لنقابة الجنوب في دائرة الضريبة، وفي أوائل سنوات التسعين من القرن الماضي بات رئيسا لنقابة موظفي الضريبة العامة.

وكما يبدو فإن عمله المتواصل في لجنة ونقابة الموظفين خط طريقه نحو العمل النقابي، ففي العام ١٩٩٩، عينه رئيس

الهستدروت في حينه، عمير بيرتس، رئيسا لنقابة موظفي الدولة، وفي العام ٢٠٠٤ عينه بيرتس رئيسا لقسم التنظيم المهني، وهو أقوى قسم في الهستدروت، ويعد صاحبه الشخص الثاني في اتحاد النقابات.

وفي العام ٢٠٠٥، وبموجب قانون جديد في حينه يمنح رئيس النقابات من أن يكون عضو كنيسة، استقلال بيرتس، ورشح بدلا منه عوفر عيني، الذي وصل إلى رئاسة الهستدروت في ذلك العام، وأعيد انتخابه في العام ٢٠٠٧، وأعيد انتخابه مجددا في العام ٢٠١٢، على رأس لائحة نجح عيني في جمع الكثير من الأحزاب فيها، من حزب «العمل» و«بيرتس» وحتى «شاس» و«الليكود»، وفاز بنسبة ٦٧٪ من الأصوات، فيما كان ينافسها النائب عن حزب «العمل» إيتان كابل، الذي دخل إلى الحيلة النقابية لفرض المنافسة، وسط مؤشرات واضحة إلى أن المعركة ستحسم لصالح عيني صاحب أكبر نفوذ في جميع النقابات الكبرى.

كما برز عيني في سنوات الألفين كالرجل القوي في حزب «العمل»، فقد انقلب على من فتح له الطريق إلى زعامة النقابات عمير بيرتس، ودعم عودة يهود باراك إلى زعامة الحزب، ثم انقلب أيضا على باراك قبل أن انشق الأخير عن الحزب، في مطلع العام ٢٠١١، ثم لعب دورا في انتخاب شيلي جيحيموفيتش رئيسة للحزب، في خريف العام ذاته- ٢٠١١.

إلا أن عيني برز بشكل خاص بقوته السياسية، في الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٩، فقد تعاون مع رئيس اتحاد الصناعيين شراغا بروش، وتوصل معه إلى صفقة اقتصادية عامة، تحقق بعض الغنائم لموظفي القطاع العام، وتذلل عقبات كثيرة أمام حكومة بنيامين نتانياهو، وبموازاة ذلك، كان عيني عزاب دخول حزب «العمل» بزعامه باراك إلى الحكومة.

وقد شد الدور المركزي الذي لعبه عيني في ضم حزب «العمل» لحكومة نتانياهو من جهة، والتصاقه بسلاطين المال الإسرائيلييين من جهة أخرى، نحوه عين وسائل الإعلام، التي شرعت تحقق وتسل، ونشرت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية

التابعة لصحيفة «هارتس» الإسرائيلية تقريرا موسعا عن عيني، ونشرت تفاصيل كثيرة حول علاقته المتشعبة مع كبار أصحاب رأس المال، وحول علاقته برئيس الحكومة بنيامين نتانياهو، وطبيعة هذه العلاقات تضع علامات سؤال كثيرة حول طبيعة الشخص، وحول مدى التصاقه بالقضية الأساس التي كان عليه أن يمثلها ويدافع عنها.

### التنكر للقطاع الخاص

حين تسلم عوفر عيني رئاسة الهستدروت، كانت قد بدأت عملية رفع اليد عن عمال ومستخدمي القطاع الخاص، وعلى الرغم من هذا فقد كانت محاولات لاتحاد النقابات لتحسين ورفع الأجور، إلا أنه مع تسلم عيني منصبه رفع الهستدروت يده كليا عن القطاع الخاص.

وأكثر من هذا، فإن عيني لم يتطرق في سنوات منصبه للقطاع الخاص، وهناك شعور أن هذا لم يكن صدفة، ولكن في نفس الوقت فقد ساهم في إضعاف مكانة اتحاد النقابات، الذي كان حتى مطلع سنوات التسعين من القرن الماضي يملك ٣٠٪ من الاقتصاد الإسرائيلي.

وبالإمكان القول إن عوفر عيني استكمل عملية التنكر للقطاع الخاص، التي بدأت في منتصف سنوات التسعين، حينما تغير طابع اتحاد النقابات بعد خروج مئات الآلاف من عضويته على أثر تغيير قانون الصحة العام، الذي لم يعد يربط بين التأمين الصحي في أكبر شبكة عيادات تملكها النقابات في حينه، وبين عضوية النقابات. ورائينا في تلك السنوات اتحاد النقابات العامة -الهستدروت- يفقد مكانته النقابية والشعبية، ففي حين كان اتحاد النقابات يضم ما لا يقل عن ٨٠٪ إلى ٨٥٪ من القوى العاملة في إسرائيل، فإنه اليوم لا يضم أكثر من ١٦٪ من القوة العاملة، وهذه نسبة لا تشمل المتقاعدين المسنين، الذين خرجوا من تعداد القوى العاملة، ومن هذه النسبة من ينتسب للنقابات لأسباب حزبية مثل قبيل الانتخابات كما حصل

كل البعد عن الفكرة القائلة بأنه يمكن لليهود الشرقيين (من الدول العربية والإسلامية) أن يشكلوا جسرا للتفاهم والسلام بين الشعبين. وقد شكل هذا التراث، الذي جمع بين التحريض المعادي للعرب، واليهودية الحريدية، سمعة جلية لحزب «شاس» وزعيمه الروحي (المتوفي) الحاخام يوسف، ويمكن العثور على جذور هذا التشدد في التقلبات التي شهدها العالم الديني الشرقي بتأثير الراديكالية الأشكنازية. وقد أمضى الحاخام يوسف عدة سنوات بعيدا عن مركز العالم الحريدي (الأشكنازي)، إلا أنه تم بمرور الوقت راب الصدع، وقبل اليهود الأشكناز، على مضمض، بالمكانة الرفيعة للحاخام يوسف، غير أنه كان لهذا القبول ثمن باهظ، فمن خلال رفضه للتراث الثقافي الغني والمتنوع لليهودية الشرقية أبقى الحاخام يوسف حركة «شاس» حبيسة قالب رسمي، وبدت الحركة التي تخلصت عن العبقريّة الفكرية لكبار المبدعين والأدباء الشرقيين مجردة من القيم «العلمانية» التي تعتبر جوهرية بالنسبة لمجتمع متمدن. كذلك فإن حركة «شاس» التي تعيش وتتحرك داخل سياق الشرخ الديني- العلماني الذي ما انفك يتسع ويتعمق، تشكل الآن جزءا من المشكلة عوضا عن قيامها بجسر الفجوة واقتراح الحلول الملائمة، والتعبير عن صوت عقلائي مؤيد للسلام.

ويمكن القول في هذا السياق أيضا إن مشكلة التمييز ضد الشرقيين في مؤسسات التعليم الحريدية الأشكنازية كانت منذ البداية نتاج الرؤية الاجتماعية- الدينية للحاخام يوسف. لقد كانت العلاقة الحميمة بين حركة «شاس» وبين المتدينين الحريديم الأشكناز سمّة ثابتة ومستمرة للحركة، ظهرت منذ اللحظات الأولى التي تمتع فيها الحاخام اليعازار شاخ بمكانة الزعيم والمرشد



عوفاديا يوسف، بصمة واضحة على جمهور عريض.

لهذه الحركة. وهكذا فقد كرس الحاخام عوفاديا يوسف، بالرغم من كل ما قيل ويقال عن حبه للتراث اليهودي- العربي، الصبغة الأشكنازية للجمهور الشرقي المتدين، وقد فعل ذلك عندما اقتلع المكون الإنساني من الحاخامية الإنسانية الشرقية، وركز فقط على المسائل الشكلية والسلوكية. لذلك، لا غرابة في أن حركة «شاس» غارقة في فضائح وصراعات داخلية. صحيح أن فضائح الفساد ليست غريبة أو شاذة في السياسة الإسرائيلية، لكن غياب زعامة أخلاقية في «شاس» تحوّل إلى سمّة جلية لعقليات «سر وراء القطيع»، التي تغلفت في أروقة السلطة.

مما لا ريب فيه أن الحاخام يوسف ترك بصمة فكرية عميقة على اليهودية الأرثوذكسية بواسطة مؤلفاته وكتابات الفقهية الغزيرة وأنه تمتع، كزعيم لحركة «شاس»، بنفوذ وتأثير مشابهيين على المؤسسة السياسية الإسرائيلية، غير أن اليهودية الشرقية تجد نفسها، بعد ولايته الطويلة كحاخام شرقي أكبر لإسرائيل، وكزعيم روحي لأهم حزب سياسي يهودي- شرقي في تاريخ الدولة، مفرغة من مضمونها الأهم قيمة، فيما يجد اليهود الشرقيون أنفسهم أيضا يفقدون تراثهم السامي بصورة مستمرة.

إن الوضع الراهن لليهود الشرقيين في إسرائيل بات في أسوأ حال، ونحن عندما نقيم الوضع لا بد لنا من أن نتفحص ونراجع عن كئيب دور الزعماء في عملية الهدم والمحو.

(\*) مؤسس ومدير «مركز تراث اليهودية الشرقية» في بروكلين- نيويورك والذي يهدف إلى بعث وزيادة الوعي والمعرفة بتاريخ وثقافة اليهود العرب. ترجمة خاصة. المصدر: موقع «هوكستس» الإلكتروني.

هذا الملحق  
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي